



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي سي الحواس - بركة



معهد: الحقوق والعلوم الاقتصادية

قسم: الاقتصاد

الشعبة: علوم مالية و محاسبة

دور النسب المالية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

- دراسة حالة دراسة حالة الشركة صناعة الخيوط الملونة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم مالية و محاسبة

تخصص: محاسبة و مراجعة

تحت إشراف الدكتور :

عريف عبد الرزاق

إعداد الطلبة:

حسام بن خميس.

انور قواوسي.

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

/ (استاذ محاضر - - المركز الجامعي بركة) رئيسا

أ. / (استاذ محاضر - - المركز الجامعي بركة) مشرفا

أ. / (استاذ محاضر - - المركز الجامعي بركة) ممتحنا

السنة الجامعية: 2020-2021



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي سي الحواس - بريكة



معهد: الحقوق والعلوم الاقتصادية

قسم: الاقتصاد

الشعبة: علوم مالية و محاسبة

دور النسب المالية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

- دراسة حالة دراسة حالة الشركة صناعة الخيوط الملونة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم مالية و محاسبة

تخصص: محاسبة و مراجعة

تحت إشراف الدكتور :

عريف عبد الرزاق

إعداد الطلبة:

حسام بن خميس.

انور قواوسي.

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

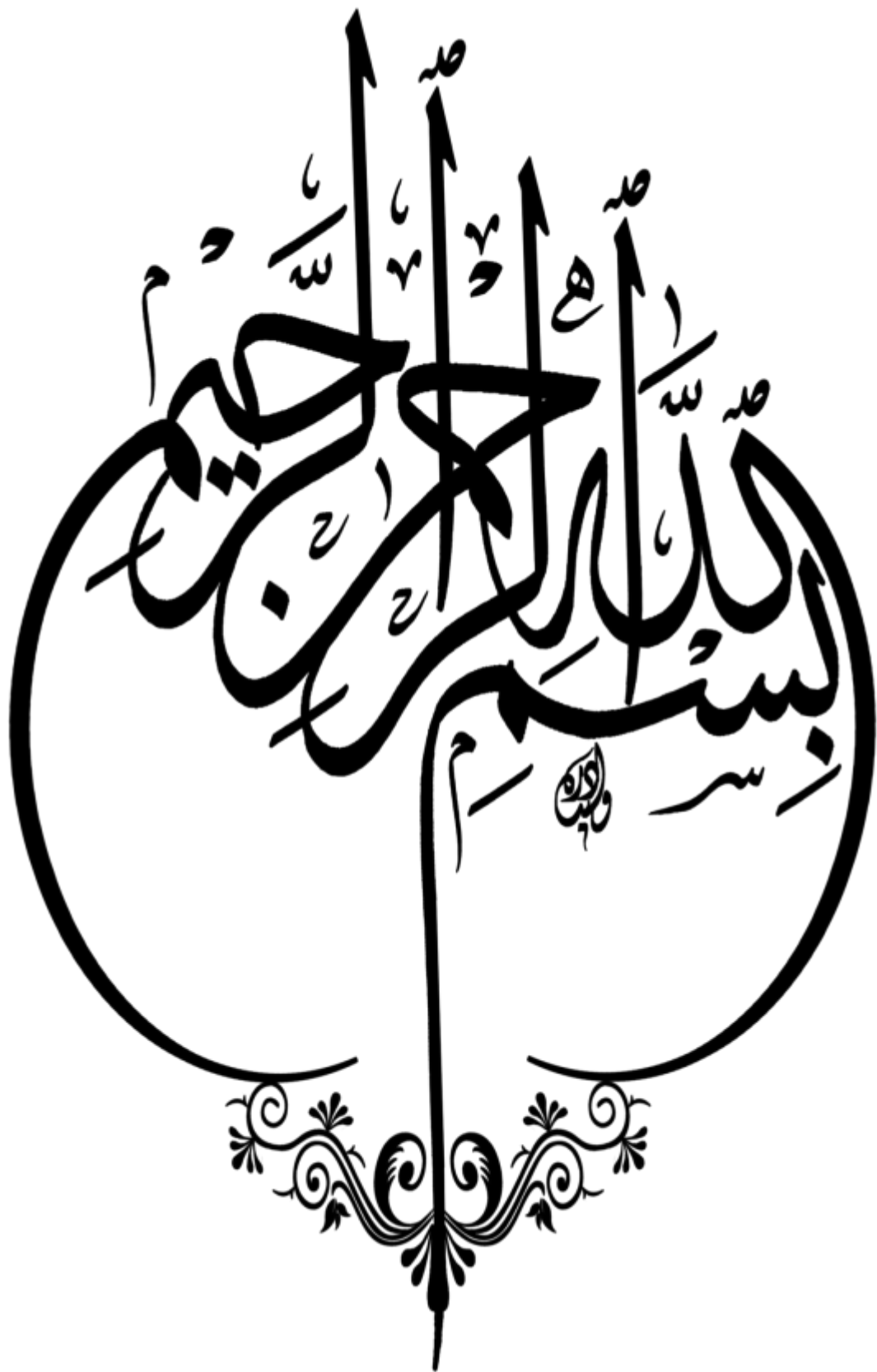
/ (استاذ محاضر - - المركز الجامعي بريكة) رئيسا

أ. / (استاذ محاضر - - المركز الجامعي بريكة) مشرفا

عريف عبد الرزاق

أ. / (استاذ محاضر - - المركز الجامعي بريكة) ممتحنا

السنة الجامعية: 2020-2021



اللهم قديراً على ما شرع

أيام مضت من عمرنا بدأناها بخطوة وها نحن اليوم نقطف ثمار
مسيرة اعوام كان هدفنا فيها واضحاً وكنا نسعى في كل يوم لتحقيقه
والوصول اليه مهما كان صعباً وها نحن وصلنا وببيدنا شعلة علم
وسنحرص عليها كل الحرص حتى لا تتطفئ وشكراً لله اولا واخيرا
على ان وفقنا وساعدنا على ذلك ثم اتقدم بالشكر الى القلب الحنون
من كانت بجانبني بكل المراحل التي مضت من تلذذ ومعاناه وكانت
شمعة تحترق لتتير دربي وكما ان الفضل كل الفضل لوالدي أطال الله
في عمره الذي علمني الصعود وعيناه تراقبني وساعدني بكل مراحل
حياتي وايضا اهدي تخرجي لكل من كان له بصمة في حياتي فلكم كل
الود والاحترام.

حسام

الذكريات

عاشق

دقت طبول الرحيل على مشارف الانتهاء من أعوام ذقتنا فيها
مرار العيش وحلاوة العلم وعلى ذلك الدرب الطويل سطرنا أجمل
ذكرياتنا سنرتدي عباءات تخرجنا ونسمع أصوات تصفيق من حولنا
نرى فرحة أهلنا لنا هذه اللحظات التي انتظرناها سنرفع قبعات تخرجنا
توديعاً لسنوات جميلة مضت وها نحن اليوم نجني قطفنا ونودّع أحببتنا
والمكان الذي جمعنا وها هو تاج العلم قد توجت به
فتعب السنين وسهر الليالي ودعاء الوالدين قد حصدناه، وما
مررنا به من ضغوطات نفسية قد زالت ونسيناها بمجرد شعورنا بفرح
التخرج والشكر لله أولاً ولوالدي ووالدتي وكل من وقف بجانبني في
اكمال مسيرتي الدراسية وندعوا الله ان يتم علينا بالنجاح

أنور

الشكر والعرفان

نحمد الله عز وجل الذي ألهمنا الصبر والثبات وأمدنا بالقوة والعزم على مواصلة مشوارنا الدراسي وتوفيقه لنا في إنجاز هذا العمل فنحمدك اللهم ونشكرك على نعمتك وفضلك ونسألك البر والتقوى ومن العمل ما ترضى وسلام على حبيبه وخليفه الأمين عليه أركى الصلاة والسلام نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف عريف عبد الرزاق لإشرافه على هذا البحث وسعة صدره وعلى حرصه أن يكون هذا العمل في صورة كاملة خاليا من النقائص.

والشكر موصول لأساتذة اعضاء اللجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة و على تحملهم عناء قراءتها و تقييمها. وفي الأخير يسرنا أن نتقدم ببالغ الشكر إلى كل من مد لنا يد العون في مسيرتنا العلمية وساهم في إنجاز هذا البحث من قريب أو بعيد.

الملخص

ملخص:

تناولنا من خلال هذا البحث دراسة موضوع دور النسب المالية كأداة لتقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية "filba" للخيوط الملونة ببريكة و الذي يهدف الى تقييم طرق الاستثمار و كيفية الاداء في المشاريع الاقتصادية كما يهدف الى ابراز نقاط القوة و نقاط الضعف التي تواجهها الشركة اثناء عملية تسييرها و بهذا التحليل و الاستنتاج تستطيع الشركة اتخاذ جميع قراراتها المالية وفق مبادئ علمية على المدى الطويل و القصير و كذلك الالمام بجميع الاشكاليات المطروحة و لمعالجة الموضوع و كيفية اختيار و تحديد الفرضيات المطروحة ثم الاعتماد على المنهج الوصفي و ذلك في الجانب النظري للموضوع معتمدين على العديد من المراجع المختلفة ، اما الجانب التطبيقي فقد تم الاستناد على المنهج الوصفي التحليل و ذلك من خلال تقصينا و تحليلنا للبيانات المتحصل عليها من الشركة للوصول الى خلاصة الدراسة من خلال الفصول الى وجود دور فعال للنسب المالية في تحسين الاداء المالي للمؤسسة محل الدراسة.

الكلمات المفتاحية : النسب المالية، التحليل المالي، الاداء المالي، تقييم الاداء المالي، المؤسسة الاقتصادية .

Résumé:

A travers cette recherche, nous avons abordé l'étude du thème du rôle des ratios financiers comme outil d'évaluation de la performance financière dans l'institution économique « filba » pour les fils de couleur à Barika, qui vise à évaluer les méthodes d'investissement et comment performer dans projets économiques, ainsi que de mettre en évidence les forces et les faiblesses auxquelles l'entreprise est confrontée au cours du processus Avec cette analyse et cette conclusion, l'entreprise peut prendre toutes ses décisions financières selon des principes scientifiques sur le long et le court terme, ainsi que la connaissance de tous les problèmes soulevés et d'aborder le sujet et comment choisir et définir les hypothèses avancées puis s'appuyer sur l'approche descriptive, dans le volet théorique du sujet, en s'appuyant sur de nombreuses références. basé sur l'approche analytique descriptive à travers notre enquête et l'analyse des données obtenues de l'entreprise pour parvenir à la conclusion de l'étude à travers les chapitres à l'existence d'un rôle effectif pour les ratios financiers dans l'amélioration de la performance financière de l'institution à l'étude.

financière, évaluation Mots-clés : ratios financiers, analyse financière, performance .de la performance financière, institution économique

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الاهداء.....
الشكر و العرفان.....
المخلص.....
الفهرس.....
قائمة الجداول.....
قائمة الاشكال
الملاحق.....
مقدمة.....	أ-٥.....
<u>الفصل الأول: أساسيات حول النسب المالية في المؤسسة</u>	
<u>تمهيد.....</u>	7.....
<u>المبحث الأول: ماهية النسب المالية.....</u>	8.....
<u>المطلب الأول: تعريف النسب المالية.....</u>	8.....
<u>المطلب الثاني: أهمية و أهداف النسب المالية.....</u>	9.....
<u>الفرع الأول: أهمية النسب المالية.....</u>	9.....
<u>الفرع الثاني: أهداف النسب المالية.....</u>	10.....
<u>المبحث الثاني: أنواع النسب المالية.....</u>	10.....
<u>المطلب الأول: نسب السيولة.....</u>	10.....
<u>المطلب الثاني: نسب النشاط.....</u>	22.....
<u>المطلب الثالث: نسب الربحية.....</u>	27.....
<u>المطلب الرابع: نسب المديونية.....</u>	36.....
<u>المبحث الثالث: أسس و حدود استخدام النسب المالية.....</u>	36.....
<u>المطلب الأول: أسس استخدام النسب المالية.....</u>	37.....
<u>المطلب الثاني: حدود استخدام النسب المالية.....</u>	38.....

39..... خلاصة الفصل الأول.....

الفصل الثاني: الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

40..... تمهيد.....

41..... المبحث الأول: عموميات حول الأداء

41..... المطلب الأول: مفهوم الأداء وأنواعه

41..... الفرع الأول: مفهوم الأداء.....

42..... الفرع الثاني: أنواع الأداء

47..... المطلب الثاني: أبعاد ومكونات الأداء

47..... الفرع الأول: أبعاد الأداء

48..... الفرع الثاني: مكونات الأداء

50..... المطلب الثالث: محددات و العوامل المؤثرة على الأداء

50..... الفرع الأول: محددات الأداء

51..... الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في الأداء

54..... المبحث الثاني: مدخل حول الأداء المالي

54..... المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي.....

55..... المطلب الثاني: أهمية و أهداف الأداء المالي.....

55..... الفرع الأول: أهمية الأداء المالي.....

56..... الفرع الثاني: أهداف الأداء المالي

57..... المطلب الثالث: مراحل الأداء المالي و العوامل المؤثرة فيه

57..... الفرع الأول: مراحل الأداء المالي

58..... الفرع الثاني: العوامل المؤثرة فيه

59..... المطلب الرابع: معايير ومؤشرات الأداء المالي

59..... الفرع الأول: معايير الأداء المالي

60..... الفرع الثاني: مؤشرات الأداء المالي

62..... المبحث الثالث: ماهية تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية.....

62..... المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي

62..... المطلب الثاني: أهمية و أهداف تقييم الأداء المالي.....

62..... الفرع الأول: أهمية تقييم الأداء المالي.....

63..... الفرع الثاني: أهداف تقييم الأداء المالي.....

- المطلب الثالث: مراحل تقييم الأداء المالي.....64
- المطلب الرابع: مقومات تقييم الأداء المالي64
- المبحث الرابع: دور النسب المالية في تحسين الأداء المالي65
- المطلب الأول: قياس الأداء المالي عن طريق النسب المالية65
- المطلب الثاني: أهمية أسلوب النسب المالية في تقييم الأداء المالي66
- خلاصة الفصل الثاني.....67

الفصل الثالث: دراسة حالة الشركة صناعة الخيوط الملونة FILBA

- تمهيد.....69
- المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة.....70
- المطلب الأول: لمحة تاريخية عن المؤسسة.....70
- المطلب الثاني: دراسة الهيكل التنظيمي للمؤسسة.....72
- المطلب الثالث: دراسة الهيكل التقنية للمؤسسة.....73
- المطلب الرابع: دراسة نيابة مديرية الموارد البشرية.....73
- المبحث الثاني: تحسين الأداء المالي باستخدام النسب المالية.....74
- المطلب الأول: تحسين الأداء المالي باستخدام نسب السيولة.....76
- المطلب الثاني: تحسين الأداء المالي باستخدام نسب التمويل.....78
- المطلب الثالث: تحسين الأداء المالي باستخدام نسب المردودية.....79
- المطلب الرابع: تحسين الأداء المالي باستخدام نسب المديونية.....82
- المطلب الخامس: تحسين الأداء المالي باستخدام نسب النشاط.....84
- خلاصة الفصل الثالث.....85
- خاتمة.....86

قائمة المحتويات

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	حساب نسب السيولة لسنة 2016 / 2017	73
02	حساب نسب التمويل سنة 2016/2017	75
03	حساب نسب المردودية لسنة 2016/2017	76
04	حساب نسب المديونية لسنة 2016/2017	78
05	حساب نسب النشاط لسنة 2016/2017	79

قائمة المحتويات

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
31	تشكيل رأس المال العامل	01
32	حالة رأس المال العامل اكبر من الصفر	02
33	حالة رأس مال العامل يساوي الصفر	03
33	حالة رأس المال العامل اقل من الصفر	04
72	الهيكل التنظيمي للمؤسسة	05

قائمة المحتويات

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
96	BILAN (ACTIF) AU 31/12/2016	01
97	BILAN (PASSIF) AU 31/12/2016	02
98	COMPTE DE RESULTAT/ NATURE 31/12/2016	03
99	BILAN (ACTIF) AU 31/12/2017	04
100	BILAN (PASSIF) AU 31/12/2017	05
101	COMPTE DE RESULTAT/ NATURE 31/12/2017	06

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
مَقَرَّة
أَنْسَرَا

مقدمة:

— يعتبر التحليل المالي أداة معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار و تقييم الأداء في الماضي و الحاضر و توقع ما ستكون عليه في المستقبل ،فهو عملية تهدف إلى تقييم طرق استثمار و توظيف المال في الشركات و دراسة الكفاءة و الأرباح الناتجة عن عملياتها و تعتمد على استخدام مجموعة من الوسائل مثل تحليل النسب المالية

حيث تعد النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي و أكثرها انتشارا في أوسط المحللين الماليين و هي من أقدم هذه الأدوات فقد أصبحت النسب المالية من أهم الوسائل المستخدمة في الرقابة و تقويم الأداء في المشاريع الاقتصادية(كالشركات و المؤسسات. وغيرها، فكل هذا يتطلب كفاءة النسب المالية في تحسين الأداء المالي لأي مؤسسة كانت

وعليه يعتبر الأداء المالي للمؤسسة من أهم العوامل التي تهتم بكافة الأطراف المرتبطة بالمؤسسة فالأداء الناجح يعود بالفائدة على جميع الأطراف ذات المصلحة و تحسين الأداء المالي و تطوير وتجديد المؤسسات لم يعد أمرا اختياريا و لكنه أصبح شرطا جوهريا للبقاء و الاستمرارية ، و في هذا الإطار و من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكال التالي:

1- إشكالية الدراسة:

- ما هو دور النسب المالية في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية ؟

و يندرج من ضمن هذا السؤال الرئيسي أسئلة فرعية يجب دراستها والإجابة عليها وهي:

- ما مفهوم النسب المالية ؟

- هل تحقق النسب المالية شرط تحسين الأداء المالي في المؤسسة ؟
- هل يتطلب تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاعتماد على النسب المالية؟

2-فرضيات

- النسب المالية هي علاقة بين متغيرين أو بندين من بنود القوائم المالية
- قد تحقق النسب المالية شرط تحسين الأداء المالي في المؤسسة
- قد يتطلب تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاعتماد على النسب المالية

3-أسباب اختيار الموضوع:

يمكن تقسيم أسباب اختيار الموضوع إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية:

أ-أسباب ذاتية:

رغبة الطلبة في توسيع المعارف فيما يخص النسب المالية و دورها في تقييم الأداء المالي

ارتباط الموضوع بتخصص الدراسة

ب-أسباب موضوعية:

-كون الموضوع من بين المواضيع الجديدة و التي لم يتطرق إليها الكثير و خاصة مع تحول إلى النظام المالي

-طبيعة الموضوع و أهميته بالنسبة للمؤسسة باعتباره بمثابة المحرك أو العجلة التي تقود المؤسسة

-تطوير البحث في موضوع الأداء المالي في المؤسسة و ما يكتسبه من أهمية بالغة في جانب المالي و الاقتصادي

4-أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى التعريف بموضوع النسب المالية عموماً وتوضيحها نظراً للأهمية الكبرى التي تكتسبها حيث يعد تطبيقها من ضروريات الإدارة و التسيير الجيد، كما يهدف إلى إبراز دور النسب المالية ، ويساعد على توسيع نطاق نشرها و تبنيها من طرف المؤسسات الأخرى ويمكن تحديدها في النقاط التالية:

-إبراز أهمية النسب المالية كونها تقنية من تقنيات اتخاذ القرار

-إبراز مدى فعالية و أهمية هذه التقنية

-عرض أهم النسب المالية المستخدمة في النسب

5-أهمية الدراسة:

-تهتم هذه الدراسة بمعرفة دور النسب المالية في تحسين الأداء المالي و يعتبر من أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج المؤسسات الاقتصادية عن طريق تحليل القوائم المالية

6-منهج البحث:

اعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج الوصفي الذي من آلياته التحليل ،حيث استعملنا المنهج الوصفي في توضيح مختلف المفاهيم ،أما المنهج التحليلي فقد استخدمناه في تحليل المعلومات و الوثائق

7-صعوبات البحث:

لقد واجهتنا في إعداد بحثنا هذا مجموعة من الصعوبات يمكن حصرها:

-صعوبة الحصول على بعض المراجع المهمة في الدراسة، وخاصة في وقتنا الحالي وبالتحديد في فترة ظهور ما يسمى بكوفيد كورونا الذي منعنا من البحث في أماكن أكثر توسعا في مجال بحثنا

-ضيق الوقت بالنظر لحجم الموضوع و أهميته

-قلة الدراسات السابقة المشابهة للموضوع

8-هيكلية البحث:

يتكون هذا البحث من فصلين ،تسبقهما مقدمة وتتبعهما خاتمة

فقد تناولنا في الفصل الأول أساسيات حول النسب المالية، وقد قسمناه إلى ثلاث مباحث ،يشتمل الأول على ماهية النسب المالية و تناول المبحث الثاني أنواع النسب المالية،أما المبحث الثالث فتطرقنا إلى أسس وحدود النسب المالية

أما الفصل الثاني تم فيه تناول الأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية و جاء في أربعة مباحث اشتمل المبحث الأول عموميات حول الأداء و المبحث الثاني مدخل حول الأداء المالي أما المبحث الثالث يحتوي على ماهية تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية أما المبحث الرابع تناولنا فيه دور النسب المالية في تحسين الأداء المالي

و في الأخير خاتمة اشتملت على نتائج وحلول

9- الدراسات السابقة :

-امال بالحدو 2013 تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام جدول تدفقات الخزينة ،مذكرة ماجيستير ، تمت الدراسة في مؤسسة الاجر تقرت ورقلة خلال الفترة الممتدة من 2010/2012 تمحورت الاشكالية الى اي مدى تساهم النسب التقليدية و جدول التدفقات الخزينة في تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، محاولة تطبيق اهم

المؤشرات ز النسب المالية بناءا على معطيات المؤسسة الاقتصادية ، و من اهم ما توصلت اليه الدراسة ان جدول تدفقات الخزينة يعتبر اداة ضرورية توضح كيفية تشكيل الخزينة و ذلك بتصنيف نشاط المؤسسة الى ثلاث انواع من العمليات ، عملية التمويل ، عمليات الاستثمار ، عمليات الاستغلال ، و هو ما يسمح بتقييم و الحكم على وضعية الاداء المالي للمؤسسة و ذلك من خلال التعرف على موطن القوة و الضعف في تأدية هذه الوظائف و الوقوف على حالات العجز و الفائض على مستوى الخزينة .

من خلال هذه الدراسة استنتجنا ان :

اختلاف الاداة المالية المستخدمة لتقييم الاداة فهذه الدراسة ركزت على جدول تدفقات الخزينة بشكل خاص ، اما في دراستنا اعتمدنا على الميزانية المالية و جدول حسابات النتائج و جدول تدفقات الخزينة و باعتبارهم المرآة المعاكسة للوضع المالية للمؤسسة .

-دراسة صارة قدوري 2015 دور استخدام ادوات التحليل المال في تقييم الاداء المالي للمؤسسة، مذكرة ماجستير ، دراسة حالة في مؤسسة التسوية و اشغال الطرق بورقلة خلال الفترة 2014/2012 و تمحورت الاشكالية في ما مدى مساهمة ادوات التحليل المالي لتقييم الاداء المالي للمؤسسة من خلال دراسة حالة مؤسسة جزائرية، من اهم ما توصلت اليه الدراسة ان استخدام ادوات التحليل المالي في تقييم الاداء المالي يوضح لنا نقاط القوة و نقاط الضعف و من خلاله نستطيع نتخذ القرار باتخاذ قراراته باعتماده على هذا التحليل .

من خلال هذه الدراسة استنتجنا ان :

من بين ادوات التحليل المالي المعتمدة في هذه الدراسة نسب النمو و النسب المالية المرودية و جدول الارصدة الوسيطية للتسيير ما في دراستنا اعتمدنا في تقييمنا للاداء المالي على النسب المالية و نسب التوازن المالي و تحليل جدول تدفقات الخزينة.

الفصل الأول:
أساسيات حول
النسب المالية
في المؤسسة

تمهيد:

تعتبر النسب المالية من اهم ادوات التحليل المالي في القوائم المالية ،حيث اكتسبت اهمية متزايدة بعد ان اصبحت من المؤشرات المالية الهامة التي يتم استخدامها من قبل المحللين الماليين في مجال التنبؤ بمجالات الفشل المالي للمؤسسات، و من المعروف هذه النسب كثيرة و متعددة، حيث تضع المحللين و المسيرين امام الامر الواقع في كيفية التعامل معهما و مع الظروف الحالية و في ظل التغييرات الحاصلة في العالم من ازمات و انهيارات عديدة لبعض من المؤسسات، و عليه قمنا بتقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث هي على النحو التالي:

المبحث الاول: ماهية النسب المالية

المبحث الثاني: انواع النسب المالية

المبحث الثالث: اسس وحدود استخدام النسب المالية

المبحث الأول: ماهية النسب المالية

المطلب الأول: تعريف النسب المالية

لقد وردت في عدة تعاريف للنسب المالية نذكر منها مايلي:

يمكن تعريفها بأنها:"التوحيد لمقاييس معيارية للبيانات المالية من خلال تحويل الأرقام المالية التي تتضمنها قائمة المركز المالي و جدول حسابات النتائج إلى نسب"⁽¹⁾

و تعرف بأنها:"نسبة بين كميين متغيرين تكون بينهما علاقة منطقية ذات طبيعة اقتصادية أو مالية"⁽²⁾

و مما سبق نخلص إلى القول أن النسب المالية هي :

"علاقة بين بسط ومقام، يمثل كل منهما بندا أو مجموعة بنود من قائمة المركز المالي فالأرقام المطلقة الواردة في قائمة المركز المالي قد لا تعني شيئا و قد لا توضح الوضع المالي للمنشأة و لا مستوى الأداء بها مما يستدعي على ربطها ببعضها البعض بشكل نسبي للحصول على نتائج ذات مضمون محدد يفيد في عملية التقييم"

¹- محمد علي العامري، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، 2007، ص:100

² --hubert de bruslerie.analysefinanciere.informationfinanciere.daignostic et evaluation.4eme edition.edition dunod.paris.2010.p190

المطلب الثاني: أهمية النسب المالية وأهدافه

الفرع الأول: أهمية النسب المالية

إن النسب المالية تعتبر من إدارات تقدير و مقارنة النتائج للمؤسسة وتسمح للمؤسسة عبر الزمن بمتابعة تطورها و تطور بعض المؤشرات الداخلية و الخارجية حيث من الواجب معرفة نقاط القوة و نقاط الضعف حتى يمكن استغلالها بشكل صحيح أو العمل على تصحيحها (1)

وتكمن أهمية النسب المالية في النقاط التالية: (2)

-تقديم مدلولات ذات مغزى و مفيدة

-استعراض اتجاه البنود في القوائم المالية بفترات مالية لنفس المؤسسة

-مقارنة المؤسسة مع غيرها من المؤسسات المنتمية إلى نفس القطاع

-مقارنة المؤسسة مع النسب المعيارية و الصناعية المعتمدة

-تقييم أداء المؤسسة و أداء إدارتها

-التعرف على مواطن الضعف و القوة و المؤسسة و اقتراح التوصيات و السياسات

الكفيلة بمعالجتها

¹- شوام بوشامة تقييم و اختبار الاستثمارات، دار العرب للنشر، 2003، ص:131

²- عاطف وليم أندرواس، التمويل و الادارة المالية للمؤسسات دار الفلك الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2008، ص: 81

الفرع الثاني: أهداف النسب المالية:

تمثل النسب المالية أدوات هامة لتحقيق عدة أهداف نذكر منها:¹

-تقييم قدرة المؤسسة على الاستدانة وتحديد مدى ملائمة المصادر التمويلية المتاحة لتمويل عملياتها التوسيعية

-تقدير مدى قدرة المؤسسة على تحقيق نمو مربح في النشاط بفضل دورها في توجيه الموارد المالية إلى المجالات التي تسهم أكثر من غيرها في تحطيم الربحية

-توفير نظرة عن كيفية تشخيص مواطن الخلل التي تعاني منها المؤسسة

-تقييم مدى توازن الهيكل المالي

-تقدير مدى ابتعاد المؤسسة عن مخاطر الفشل المالي و المساهمة بذلك في تحصين موقع المؤسسة ضد مختلف المخاطر المالية التي قد تقع فيها في المستقبل.

المبحث الثاني: أنواع النسب المالية

المطلب الأول: نسب السيولة

وتظهر أهمية هذه النسب في أنها تقيس الملائمة المالية للمنشأة بالأمد القصير أو بمعنى آخر مقدرة المنشأة على تسديد الالتزامات المالية الثابتة و الملائمة المالية للمنشأة في الأمد القصير تبين مدى تغطية المطلوبات المتداولة بموجودات المنشأة و يمكن لهذه المنشأة من تحويل هذه الموجودات إلى نقد في فترة زمنية مساوية لاستحقاق المطلوبات المتداولة إن عدم توفر السيولة الكافية لدى المنشأة يعني احتمال الخطر التمويلي و بالتالي تدهور ترتيبها الائتماني

¹- مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، دار أجنادين، للنشر و التوزيع، الأردن | الطبعة الأولى، 2006، ص:303

وتهدف نسبة السيولة إلى تقديم القدرة المالية للمؤسسة على المدى القصير و يتم من خلال قياس قدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها القصيرة الأجل عند استحقاقها من خلال تدفقاتها النقدية العادية الناتجة عن المبيعات و تحصيل الذمم بالدرجة الأولى و تحسب هذه القدرة من خلال المقارنة بين مجموع موجوداتها القصيرة الأجل و مجموع التزاماتها القصيرة الأجل⁽¹⁾

ويتوقف مستوى السيولة المطلوبة لمقابلة المؤسسة لالتزاماتها القصيرة الأجل على مدى انتظام تدفقاتها النقدية، لذا تحتاج الشركات الصناعية إلى معدلات سيولة أعلى من تلك التي تحتاجها شركات الخدمات الكهربائية مثلا لارتفاع مخاطر التذبذب في الأولى و انخفاضها في الثانية و من أهم نسب السيولة مايلي:

1/نسبة التداول:

تمثل مقدرة المنشأة على مقابلة التزاماتها الجارية و بدون صعوبة تذكر و كمؤشر بدائي لقدراتها المالية وتستخرج بالعلاقة التالية:⁽²⁾

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{مجموع الأصول المتداولة}}{\text{مجموع الخصوم المتداولة}}$$

¹- يوسف حسن يوسف، التمويل في المؤسسات الاقتصادية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر، الاسكندرية، 2012، ص:93

²- خالد وهيب الراوي، يوسف سعادة، التحليل المالي للقوائم المالية و الإفصاح المحاسبي، عمان دار المسيرة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2000، ص:61.

إنلحد الأدنى المقبول لهذه النسبة هو واحد صحيح بمعنى أنه إذا انخفضت الأصول المتداولة للمشروع بحيث أصبحت نسبة التداول واحد صحيح فمعنى ذلك أن المشروع مازال قادر على تغطية التزاماته قصيرة الأجل أما إذا انخفضت النسبة عن الواحد الصحيح فمعناه عدم مقدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته القصيرة الأجل بدون أن تواجه مشاكل وصعوبات

و تبين هذه النسبة عدد مرات قابلية أصول الشركة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل وتعتبر نسبة التداول 2:1نسبة عادلة لمعظم القطاعات أما إذا كانت النسبة أقل من الواحد صحيح قد يشير إلى أن الشركة ليست في وضع مالي جيد⁽¹⁾

السيولة العامة:

وتقيم هذه النسبة درجة تغطية الموجودات المتداولة للديون القصيرة الأجل و تحسب بالعلاقة التالية:⁽²⁾

$$\frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{ديون قصيرة الأجل}} = \text{نسبة السيولة العامة}$$

وتسمى هذه النسبة كذلك بنسبة رأس مال العامل

فإذا كانت هذه النسبة كذلك أقل من الواحد فهذا يعني عدم إمكانية المؤسسة على تغطية ديونها القصيرة الأجل بموجوداتها المتداولة أي رأس مال العامل سالب و هذا يعبر
الوضعية المالية السيئة للمؤسسة

¹- فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، رام الله فلسطين، ص:32/31.

²- يوسف حسن يوسف، التمويل في المؤسسات الإقتصادية، ص:94.

أما إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد فهذا يدل على الوضعية الجيدة للمؤسسة لأنها قادرة على تغطية ديونها قصيرة الأجل بأصولها المتداولة أي رأس مال العامل موجب إلا أن هذه النسبة تعتبر مؤشر عام لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار سيولة مختلفة للموجودات المتداولة و كذا استحقاق الديون القصيرة الأجل الأمر الذي يتطلب ويتطلب وضع نسبة مالية أخرى لتفادي النقص المرتبط بنسبة السيولة العامة¹

نسبة السيولة المخفضة (الآجلة):

و هي النسبة الأكثر دقة من حيث الحكم على درجة السيولة كما تعتبر مقياسا لمقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل من الأصول السريعة إلى نقدية و تحسب بالعلاقة التالية:⁽²⁾

$$\text{نسبة السيولة المخفضة} = \frac{\text{الأصول المتداولة-المخزون}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

وقد تم استبعاد المخزون من هذه النسب باعتبارها تمثل أكبر حصة من الموجودات المتداولة وبالتالي فهو يحتاج لفترة زمنية حتى يتحول إلى نقدية هذا يعني أن لو استطاعت المؤسسة بيع القيم الغير الجاهزة بقيمتها و تحصل ذمتها لتمكنها من تسديد التزاماتها و دون المساس بمخزونها السلعي.

ويجب أن تكون قيمة هذه النسبة مرتفعة حيث حدد أدنى مقدر ب (0.3) و حد أقصى مقدر ب (0.5) و هو حد الضمان.

¹- زينب دراجي، تقييم الأداء المالي للمؤسسة، حالة كوماكو، جامعة قسنطينة، 1997، ص:114.

²- يوسف حسن يوسف، التمويل في المؤسسات الاقتصادية، ص:95.

نسبة السيولة الجاهزة:

وتحسب بالعلاقة التالية:⁽¹⁾

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{النقديات}}{\text{الديون القصيرة الأجل}}$$

على ما تملكه من قيم متاحة في الوقت الحالي وقد حدد لهذه النسبة حد أدنى مقدر ب(0.2) و حد أقصى مقدر ب (0.3)و هناك من يقول (0.4)

اغلب المتعاملون الاقتصاديون لهم فائدة في أن يكون هذا المعدل كبير على القدر المستطاع الشيء الذي يقابله تسيير داخلي جيد في الخزينة التي يجب أن تكون معدومة

نسبة السيولة العادية:

هذه النسبة تعتبر أكثر تشددا من النسبة السابقة حيث لا تأخذ في الاعتبار الذمم و المخزون السلعي و تقتصر على الأصول المتداولة التي تمتاز بعدم تعرضها تقريبا لأي نقص في قيمتها عند التصفية لهذا تشمل النقدية وشبه النقدية

و يلاحظ أنه إذا انخفضت هذه النسبة عن الواحد الصحيح فهذا يعني بكل وضوح حتمية تحصيل جزء أو بيع بعض المخزون السلعي حتى يتمكن المشروع من سداد كل التزاماته الجارية و تحسب:⁽²⁾

¹- يوسف حسن يوسف، نفس المرجع، ص:95-96

- خالد وهيب الراوي، يوسف سعادة، التحليل المالي للقوائم المالية و الإفصاح المحاسبي، عمان، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2000، ص:62.

$$\frac{\text{النقدية} + \text{شبه النقدية}}{\text{الخصوم المتداولة}} = \text{نسبة السيولة العادية}$$

نسبة السيولة السريعة:

تعتبر هذه النسبة أكثر تحفظاً من نسبة تداول وتستخدم كالنسبة السابقة في بيان مقدرة المنشأة في مقابلة التزاماتها قصيرة الأجل و يستبعد المخزون من الأصول المتداولة لحاجة المخزون لفترة زمنية حتى يمكن بيعه أو هناك احتمال عدم بيعه وتقيس هذه النسبة مقدرة المنشأة في تسديد مطلوباتها المتداولة دون تصفية المخزون و بالتالي فهي مقياس أكثر شدة للسيولة (1)

تستعمل هذه النسبة لاختبار مدى كفاية المصادر النقدية و شبه النقدية الموجودة لدى المؤسسة في مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل دون الاضطرار إلى تسييل موجوداتها من البضاعة وضمن هذه الشروط تعتبر هذه النسبة مقياساً أكثر تحفظاً للسيولة من نسبة التداول لاقتصارها على الأصول الأكثر سيولة و لأنها تستثني البضاعة و المدفوعات مقدما من البسط وتحسب هذه النسبة على النحو التالي: (2)

¹ - خالد وهيب الراوي، يوسف سعادة، المرجع السابق، ص: 62.

² - مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة و التحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2006، ص: 314.

الموجودات المتداولة-البضاعة-المصروفات المدفوعة مقدما

$$\frac{\text{المطلوبات المتداولة}}{\text{نسبة السيولة السريعة}} =$$

أو بمعنى آخر: (1)

الأصول السائلة

المطلوبات المتداولة

ويقصد بالأصول السائلة مجموع الأصول المتداولة مطروح منه المخزون السلعي و
المصروفات المدفوعة منها

نسبة التدفق النقدي إلى الديون :

من مقاييس قدرة المؤسسة على خدمة دينها العلاقة بين التدفق النقدي من العمليات و الدين
القائم و يتم احتساب هذه النسبة بالمعادلة التالية: (2)

النقد المتحقق من العمليات

$$\frac{\text{النقد المتحقق من العمليات}}{\text{نسبة التدفق النقدي/الديون}} =$$

إجمالي الديون القصيرة والطويلة الأجل

¹- فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، المرجع السابق، ص:33.

²- مفلح محمد عقل، المرجع السابق، ص:315.

ويقصد بالنقد المحقق من العمليات صافي الربح مضافا إليه الاستهلاكات و الإطفاءات

نسبة النقدية:⁽¹⁾

$$\text{نسبة النقدية} = \frac{\text{النقد و ما في حكمه}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

إن مصطلح النقدية بمعناه الواسع كما حدده مجلس معايير المحاسبة العامة يشمل النقد و الأصول شبه نقدية سريعة التحول إلى نقدية وتسمى بالأوراق المالية القابلة للتداول مثل أدوات الخزينة و الأوراق التجارية و تبين نسبة النقدية عدد مرات قابلية الأصول النقدية و الشبه نقدية على تغطية التزامات المتداولة و تعتبر مؤشر على مدى الذي تستطيع فيه الشركة دفع التزاماتها المتداولة بواسطة السيولة النقدية المتوفرة لديها

المطلب الثاني: نسب النشاط

يطلق على مجموعة النسب هذه أيضا نسب إدارة الموجودات و تقيس هذه النسب مدى كفاءة إدارة المؤسسة في توزيع مواردها المالية توزيعا مناسباً على مختلف أنواع الأصول كما تقيس مدى كفاءتها في استخدام أصولها لإنتاج أكبر قدر ممكن من السلع و الخدمات و تحقيق المبيعات و بالتالي أعلى ربح ممكن

¹- فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، المرجع السابق، ص:35.

وتتضمن نسب النشاط جميعها المقارنة بين صافي المبيعات و جميع الاستثمارات في مختلف أنواع الموجودات مع تركيز على ذلك الجزء من الموجودات ذوات الصلة الأكثر في تحقيق المبيعات خاصة المؤسسات التجارية.

و تقوم نسب النشاط على افتراض وجود توازن معقول بين المبيعات ومختلف أنواع الموجودات من بضاعة ومدنيين و موجودات ثابتة و تعمل على الكشف عن أي خلل قد يطرأ على هذا التوازن و أهم نسب النشاط مايلي:(1)

معدل دوران الحسابات المدينة:

وتسمى أيضا معدل دوران الذمم ومتوسط دورة التحصيل ويمكن إيجاد هذه النسبة وذلك بقسمة الحسابات المدينة على متوسط المبيعات الآجلة اليومي وتسمى هذه النسبة في بعض الأحيان بمعدل فترة التحصيل و تبين معدل الفترة الزمنية التي تنتظرها المنشأة لتحصيل بعدها على ثمن البضاعة المباعة و يمكن إيجاد متوسط المبيعات الآجلة اليومي و ذلك بقسمة المبيعات الآجلة السنوية على 360 على اعتبار أن عدد أيام السنة هو 360 يوما(2)

و غالبا ما يتم اللجوء إلى هذه النسب عندما تقل نسبة التداول و السيولة السريعة للمؤسسة المعنية عن معدل الصناعة لأجل التأكد من مدى سيولة هذا البند(3)

ويحسب هذا المعدل حسب المعادلة التالية:

$$\text{معدل دوران الحسابات المدينة/مرة} = \frac{\text{صافي المبيعات الآجلة}}{\text{معدل رصيد الحسابات المدينة}} \text{ أو الرصيد في نهاية الفترة المالية}$$

²- خالد وهيب الراوي، يوسف سعادة، التحليل المالي للقوائم المالية و الإفصاح المحاسبي، المرجع السابق،ص:71.

³- مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية و التجليل المالي، المرجع السابق،ص:317.

ويعكس هذا المعدل السرعة التي تتمكن فيها المؤسسة من تحصيل حساباتها المدينة و هو يعبر أيضا عن مدى ملائمة حجم الاستثمار في الحسابات المدينة و بذلك يلقي الضوء على مدى ملائمة سياسة الائتمان وسياسة التحصيل فالسياسة المتساهلة في منح الائتمان و تحصيل الديون تؤدي إلى انخفاض معدل دوران و العكس صحيح

لا يصلح هذا المؤشر لان يكون أداة للمقارنة بين شروط البيع الموضوعة من قبل مؤسسة ما و بين المؤسسات الأخرى المشابهة و ذلك كما يصلح مؤشر فترة التحصيل .

معدل دوران البضاعة:

و ينظر إلى هذه النسبة (كما في النسبة السابقة)وفقا للأسس التالية:

إما على أساس عدة مرات دوران البضاعة خلال الفترة المالية موضع التحليل و يقصد بعدد مرات دوران البضاعة عدد مرات قيام المؤسسة بشراء كمية من البضائع و بيعها على افتراض أن كل عملية شراء و بيع تتم بشكل مستقل و تشكل مرة دوران واحدة

أو على أساس عدد الأيام التي تحتاج إليها المؤسسة لتصفية رصيدها من البضائع بالبيع حسب معدلات البيع اليومية السائدة فيما لو لم تقم بإعادة تخزين بديلة لما يباع من البضائع و هذه النسبة عبارة عن حاصل قسمة تكلفة البضاعة المباعة على معدل رصيد البضاعة خلال الفترة أو رصيد البضاعة آخر المدة و يتم احتسابها حسب المعادلة التالية:⁽¹⁾

¹- مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي، المرجع السابق،ص:320-321.

كافة البضاعة المباعة

معدل الدوران =

معدل رصاء البضاعة

أو رصاء البضاعة فف نهافة الفقرة

كافة المباعاء

معدل كافة المباعاء الففمفة =

360 أو 365 ففما

ب/وبقسمة معدل رصاء البضاعة على معدل كافة المباعاء الففمفة ففكون الناتج معدل دوران البضاعة بالفأفام

معدل رصاء البضاعة أو بضاعة آفر المءة

معدل دوران البضاعة بالفأفام =

معدل كافة المباعاء الففمفة

معدل دوران الأصول المءءاءولة:

وآآاسب هءة النسبة على النحو الآالف: (1)

صافف المباعاء

معدل دوران الأصول المءءاءولة =

مجموع الأصول المءءاءولة

تكمل هذه النسب معدلات الدوران الأخرى لكنها نركز على مدى استخدام الأصول المتداولة لتوليد المبيعات وهذا المعدل مؤشر جيد على مدى استخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات خاصة في المؤسسات التي تتعاطى الأعمال التجارية و المعدل المرتفع للنسبة مؤشر على الكفاءة أو احتمال الاعتماد على رأس مال قليل وهذا مؤشر على التوسع في المتاجرة وعكس ذلك يعني عدم استخدام رأس مال العامل بكفاية إما بسبب عدم توليد الحجم المناسب من المبيعات أو بسبب زيادة الاستثمار في بنود رأس مال العامل.

معدل دوران صافي رأس المال العامل:

صافي المبيعات	معدل دوران صافي رأس مال العامل/مرة =	صافي رأس المال العامل

معادلة النسبة: (1)

وتتطلب دقة الحكم على هذه النسبة مقارنة مؤشرات المؤسسة موضع التحليل بمثيلاتها من المؤسسات الأخرى و بشكل عام يعكس معدل الدوران المنخفض عدم كفاءة في حين يعكس معدل الدوران المرتفع كفاءة جيدة مع أخذ احتمالات التوسع بعين الاعتبار.

معدل دوران الحسابات الدائنة :

معدل رصيد الحسابات الدائنةX360	معدل دوران الحسابات الدائنة بالأيام =	المشتريات

معادلة النسبة: (2)

¹- مفلح محمد عقل، المرجع نفسه

²- مفلح محمد عقل، المرجع نفسه

وهذا المعدل مؤشر على السرعة التي تقوم بها المؤسسة في تسديد التزاماتها لذا فإن أي انحراف في هذه المعادلة يجب أن يعطي عناية كافية لأن انخفاض قد يكون نتيجة لحصول المؤسسة على خصم فأصبحت معه تفضل الدفع النقدي أو أن الدائنين سحبوا الاعتمادات المقدمة للمؤسسة أما إذا ارتفع معدل الأيام فإن هذا مؤشر على حصول المؤسسة على تسهيلات جديدة أو مددا أطول في الوفاء أو قد يكون مؤشرا على مشكلة السيولة أدت بالمؤسسة إلى التأخر في دفع التزاماتها وإذا لم تتوافر معلومات عن المشتريات فبإمكان المحلل أن يستعمل كلفة المبيعات كبديل لذلك

ويطلق على هذا المعدل أيضا فترة الاسترداد و التي في حالة مقارنتها بفترة التحصيل (معدل دوران الحسابات المدينة بالأيام) ستوضح جانبا من سياسة إدارة رأس مال العامل المتبعة حيث يفضل أن تتناسب فترة السداد مع فترة التحصيل بطريقة تجنب المؤسسة الوقوع في أزمة السيولة أو لتفادي ارتفاع الاحتياجات التمويلية المكلفة كأن يتم تحصيل الذمم من المدينة خلال 90 يوما مثلا في حين يتم دفع الذمم الدائنة خلال 30 يوما مما يعني الحاجة إلى تمويل دائم و متزايد.

المطلب الثالث: نسب الربحية

تقيس نسب الربحية مدى كفاءة إدارة المؤسسة في تحقيق الربح على المبيعات و على الأصول و على حقوق المالكين لهذا نجد أن نسب الربحية هي مجال اهتمام المستثمرين و الإدارة تستطيع التحقق من نجاح سياساته و المقرضون يشعرون بالأمان عند إقراض المشاريع التي تحقق الأرباح أكثر بكثير من تلك التي لا تحققها⁽¹⁾

¹ - مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي، المرجع السابق، ص:327.

وتقوم على قسمين رئيسيين هما:

مجموعة النسب الناتجة عن نسب الربح إلى المبيعات:

وتقيس هذه المجموعة من النسب قدرة المؤسسات على ضبط عناصر المصروفات المختلفة المرتبطة بالمبيعات المتحققة كما تقيس أيضا مدى قدرة المؤسسة في توليد الأرباح من المبيعات ويكون بسط هذه المجموعة من نسب الأرباح طبقا لتعريف محدد مثل مجمل الربح أو صافي ربح العمليات أو صافي الربح الشامل أما المقام فهو المبيعات و أهم نسب هذه المجموعة:

أ)نسبة مجمل ربح العمليات:

تهدف هذه النسبة إلى إلقاء الضوء على العلاقة بين سعر المنتج و تكاليفه ويتم احتسابها بقسمة مجمل ربح العمليات على صافي المبيعات حسب المعادلة التالية:⁽¹⁾

$$\text{نسبة مجمل ربح العمليات} = \frac{\text{مجمّل ربح العمليات}}{\text{صافي المبيعات}} = \frac{\text{صافي المبيعات} - \text{تكلفة المبيعات}}{\text{صافي المبيعات}}$$

¹- صادق الحسني، التحليل المالي و المحاسبي، دراسة معاصرة في الأصول العلمية و تطبيقاتها، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1998، ص:296-297.

ومجمل ربح العمليات هو عبارة عن الفارق بين تكلفة انتاج السلعة و سعر بيعها و أهم ما
تعبر عنه هذه النسب هو مدى كفاءة الإدارة في التعامل مع العناصر التي تكون تكلفة
المبيعات ذلك مدى قدرتها على السيطرة عليها ويكون بالإمكان ملاحظة ذلك من خلال
قراءة النسبة على مدى فترات زمنية محدد

$$\text{نسبة صافي ربح العمليات} = \frac{\text{صافي ربح العمليات قبل الفائدة و الضريبة و الايرادات و المصروفات الأخرى}}{\text{المبيعات}}$$

ب)نسبة صافي ربح العمليات :

تحسب كما يلي:⁽¹⁾

وتتميز هذه النسبة عن سابقتها بأنها لا تقصر الاهتمام على عناصر تكلفة المبيعات بل
توسع اهتمامها لكي تشمل عناصر تكاليف و المصروفات المتعلقة بقيام المؤسسة بعملياتها
مثل المصروفات الإدارية والعمومية و مصروفات البيع و التوزيع و تبين هذه النسبة مدى

¹- مفلح محمد عقل، مقدمة في الادارة المالية و التحليل المالي، المرجع السابق،ص:328.

الانخفاض الممكن في سعر بيع الوحدة قبل أن تبدأ المؤسسة بتحمل الخسائر لذا ينظر إلى هذه النسبة على أنها مقياس عام للكفاءة في التشغيل

وتقيس هذه النسبة كفاءة الإدارة في استخدام مصاريف التشغيل (1)

2) مجموعة النسب الناتجة عن نسبة الربح إلى الاستثمارات:

يعتبر هذا المعيار من أكثر المقاييس شيوعاً وقبولاً لقياس ربحية المؤسسة و كفاءة الإدارة في اتخاذ القرارات المتعلقة بتشغيل المشروع و إدارة موجوداته (2) وأهم نسب هذه المجموعة مايلي:

$$\frac{\text{صافي ربح العمليات قبل الفائدة و الإيرادات و المصروفات الأخرى و الضريبة}}{\text{مجموع الموجودات (أو معدل مجموع الموجودات)}} = \text{العائد على الموجودات}$$

(أ) العائد على المجموعات:

تقيس هذه النسبة القوة الإرادية للأصول المستثمرة في الشركة أو بعبارة أخرى تقيس مدى كفاءة الإدارة في استثمار الأموال التي تحصل عليها من جميع مصادر التمويل الخارجية و الداخلية (3) وتحسب بموجب العلاقة التالية: (4)

وتعتبر هذه النسبة من أفضل النسب التي تستخدم لقياس ربحية العمليات خاصة عند المقابلة بين مؤسسات تختلف اختلافاً كبيراً في مقادير أصولها العاملة و في تركيبة الجانب الأيسر و في أعبائها

1- محمد مطر، التحليل المالي و الائتماني، الأساليب و الأدوات و الاستخدامات العملية، دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2006، ص: 57.

2- صادق الحسني، التحليل المالي و المحاسبي، دراسة معاصرة في الأصول العلمية و تطبيقاتها، المرجع السابق، ص: 306.

3- محمد مطر، نفس المرجع، ص: 53.

4- مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي، المرجع السابق، ص: 330.

الضريبة وذلك بحكم كونها معيارا نسبيا لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموجودات المؤسسة
الموضوعة بتصرفها من مختلف المصادر

وتحقق هذه النسبة الغايات التالية :

-المساعدة في اتخاذ القرارات الخاصة بالافتراض و ذلك من خلال المقارنة بين معدل العائد و كلفة
الافتراض

-تعكس هذه النسبة الكفاءة التشغيلية (دون الكفاءة المالية)

-تعتبر من أفضل مؤشرات الكفاءة التشغيلية وأدوات المقابلة بين أداء المؤسسات المختلفة
و ذلك لأنها لا تعكس اثر الرفع المالي إذ أن بسط النسبة ومقامها لم يتأثر بكيفية تمويل
المؤسسة لموجوداتها.

(ب)العائد على حقوق المساهمين(المالكين):

تعتبر هذه النسبة مقياسا شاملا للربحية لأنها تقيس العائد المالي المتحقق على استثمارات
المساهمين في المؤسسة، لذا تعتبر مؤشرا على المدى الذي استطاعت فيه الإدارة استخدام
هذه الاستثمارات بشكل مربح كما تعتبر مؤشرا أيضا على مدى قدرة المؤسسة على جذب
الاستثمارات إليها بحكم كون العائد على الاستثمار محددًا أساسيا لقرارات المستثمرين

و يتم احتساب هذه النسبة بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على حقوق المساهمين (رأس

المال+الأسهم الممتازة+الاحتياطيات+الأرباح الغير موزعة)⁽¹⁾

¹- مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي، المرجع السابق،ص:330-331.

صافي الربح بعد الضريبة(بعد طرح

حقوق حملة الأسهم الممتازة إن وجدت)

العائد على حقوق المساهمين =

صافي حقوق المساهمين(أو معدل صافي حقوق المساهمين)

تقيس هذه النسبة نجاح الإدارة في تعظيم عائد المستثمرين ويحكم على مدى مناسبة هذه النسبة من خلال مقارنتها بأسعار الفوائد على الأوراق المالية والحكومية طويلة الأجل مضافا إليها هامشا ربحيا للتعويض عن مقدار مخاطر الاستثمار المرتبطة بالنشاط المعين.

المطلب الرابع: نسب المديونية

يطلق على هذه المجموعة أيضا نسب إدارة المديونية وتقيس نسب المديونية المدى الذي ذهبت إليه المؤسسة في الاعتماد على أموال الغير في تمويل احتياجاتها هذا ويولي كل من المالكين والمقرضين اهتماما خاصا بهذه المجموعة من النسب لأهميتها الخاصة لهم

وقيل استعراض نسب المديونية لا بد من التنبيه إلى أن المؤسسات ذات المديونية المرتفعة تكون عادة أكثر تأثرا بالتطورات السلبية التي قد تطرأ على نشاطها من تلك المؤسسات ذات المديونية المنخفضة ولما كانت نسب المديونية تساعد في قياس مدى هذا تأثر فقد كان من الواجب الانتباه إلى الاختلاف الواسع بين هذه النسب باختلاف الأنشطة التي تمارسها المؤسسات.

نسب المديونية أو نسب الرفع المالي :

وتخدم هذه النسب الهدف الأول من أهداف نسب المديونية وهو تعرف مصادر التمويل التي اعتمدت عليها المؤسسة لتمويل موجوداتها المختلفة حيث يمكن بواسطتها هذه المجموعة من النسب تعرف الأهمية النسبية لكل مصدر من مصادر التمويل ومدى الأمان المتاح للدائنين من خلال التركيبة المالية القائمة باستعمال علاقات في الميزانية العمومية ومن أهم هذه النسب ما يلي:

(أ)نسبة الديوان إلى حقوق المساهمين أو حقوق المالكين: تحسب هذه النسبة على النحو التالي:⁽¹⁾

$$\text{نسبة المديونية} = \frac{\text{إجمالي الديون (قصيرة الأجل و طويلة الأجل)}}{\text{صافي حقوق المساهمين}}$$

يقصد بإجمالي الديون كافة الأموال التي حصلت عليها المؤسسة من الغير، وتتمثل في القروض القصيرة الأجل والطويلة الأجل أما حقوق الملكية فيقصد بها رأس المال والاحتياطيات والأرباح المحتجزة .

وتوازن هذه النسبة التمويل المقدم من الدائنين لعمليات المؤسسة مع التمويل المقدم لنفس الغاية من قبل أصحابها كما تعبر عن مدى المخاطر المالية لكل من الطرفين إذ كلما ارتفعت هذه النسبة زادت احتمالات عدم قدرة المؤسسة على خدمة دينها وزادت مخاطر المقرضين وتزيد أيضا مخاطر المستثمرين لان عدم القدرة على خدمة الدين قد يؤدي إلى الإفلاس

¹ - مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، المرجع السابق، ص:332.

ويعبر انخفاض هذه النسبة بشكل عام عن حماية أفضل للدائنين ويعبر أيضا عن وجود قدرة كامنة على الافتراض لدى المؤسسة .

ب) إجمالي الديون/الموجودات :

تقيس هذه النسبة المدى الذي ذهبت إليه المؤسسة في تمويل أصولها من أموال الغير كما تقدم معلومات عن قدرة المؤسسة لا ستعاب تراجع الأصول الناتجة عن خسارة دون تعويض حقوق الدائنين للخطر

$$\frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{إجمالي الموجودات}} = \text{نسبة إجمالي الديون/الموجودات}$$

وتحسب هذه النسبة على النحو التالي:⁽¹⁾

مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها يترتب على انخفاض هذه النسبة انخفاض المخاطر التي يتعرض لها المالكون والمقرضون لان انخفاض النسبة يعني انخفاض عبء خدمة الدين ويفضل الدائنون انخفاض هذه النسبة لأنها كلما انخفضت أتاحت هامش أمان أفضل لهم في حين يفضل المالكون زيادة تلك النسبة لان زيادتها قد يؤدي إلى تعظيم العائد لهم كما قد تؤدي إلى استمرار سيطرتهم لا ستغنائهم عن زيادة رأس المال بإدخال شركاء جدد.

¹ - خالد وهيب الراوي، يوسف سعادة، التحليل المالي للقوائم المالية و الإفصاح المحاسبي، المرجع السابق، ص:65.

ج)نسبة الديون القصيرة الأجل إلى حق الملكية:

الديون القصيرة الأجل	نسبة الديون القصيرة/حقوق الملكية=
حقوق الملكية	

تحسب هذه النسبة على النحو التالي: (1)

لا تلجأ المؤسسة إلى زيادة الاقتراض القصير الأجل لتمويل عملياتها الطويلة الأجل إلا بعد استنفاد قدرتها على الاقتراض الطويل الأجل بسبب انخفاض رأسمالها أو ارتفاع المخاطر التشغيلية لها بسبب احتمالات تأثر حجم نشاطها سريعا بالتغيرات التي قد تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي وارتفاع هذه السنة إلى ما يقارب 67 بالمئة قد يكون مؤشرا باقتراب الخطر ومؤشرا على اضطرار المؤسسة إلى زيادة الاعتماد على المصادر القصيرة الأجل عوضا عن المصادر الطويلة الأجل بسبب ضعف ثقة الدائنين بوضع المؤسسة على المدى الطويل

مؤشرات التوازن المالي:

تعتبر مؤشرات التوازن المالي من أهم الأدوات التي يعتمد عليها المحلل المالي لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة فالمقصود بالتوازن المالي هو مقدرة المؤسسة على التسيير بشكل عادي وفي نفس الوقت التوفيق ما بين إستحقاقية الخصوم وسيولة الأصول

رأس المال العامل :

هناك عدة تعاريف لرأس المال العامل ونذكر منها ما يلي :

_ رأس المال العامل هو الهامش أو الفائض من الأموال الدائمة التي يزيد عن تمويلها للأصول الثابتة (1)

¹ - مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي، المرجع السابق، ص:333.

_ رأس المال العامل هو جزء الأموال الدائمة الموجهة لتمويل دورة الاستغلال وبالتالي فهو يبين قدرة المؤسسة على تمويل الأصول المتداولة عن طريق الأموال الدائمة⁽²⁾

- هو المؤشر للتوازن و هو عبارة عن نقطة عبور من مشاكل التوازن المالي على المدى الطويل إلى المدى القصير⁽³⁾

ويحسب بإحدى الطريقتين:⁽⁴⁾

- من أعلى الميزانية: رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

- من أسفل الميزانية: رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الديون القصيرة الأجل

الشكل (1): تشكيل رأس المال العامل

الأموال الخاصة		إجمالي التثبيتات
ديون الاستغلال + ديون متنوعة	fr	إجمالي الأصول المتداولة
Tr		المتاحات

وهناك 3 حالات لرأس المال العامل:⁽⁵⁾

¹- ناصر داددي عدون، مراقبة التسيير و التحليل المالي، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999، ص: 66.

² - kamel hamdi.le diagnostic financier.es-salam edition.alger.2001.p 78.

³- pierre conso.faroukhemici.gestion financier de l entreprise.10 edition.pund.paris.2002.p 198-199 -

⁴ - josett peyared.analys financier.8 edition.libirairievuibert. Paris.november.1999.pp 128-129.

⁵ - elie cohen.analyse financiere.4 edition economica.1997.p 275.

رأس المال العامل اكبر من الصفر هذا يعني زيادة في السيولة قصيرة الأجل على الالتزامات قصيرة الأجل قدرة المؤسسة على التسديد و هذا ما يحقق توازن في الهيكل المالي

في هذه الحالة يعبر رأس مال العامل عن فائض الأموال الدائمة المتبقي بعد تمويل كل الأصول الثابتة أي أن المؤسسة استطاعت تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية و حققت فائض تمثل في رأس المال العامل

الشكل:(2) حالة رأس المال العامل اكبر من الصفر

الأصول الثابتة	الأموال الدائمة
الأصول المتداولة	fr
	ق.ق.أ

المصدر: مداني بالغيث، عبد القادر دشاش، انعكاسات التطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة، ملتقى دولي، ديسمبر 2011، ص:20

رأس مال العامل يساوي الصفر هذا يعني أن الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة فقط قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في ميعاد استحقاقها هذه الحالة نادرة الحدوث إذ تمثل حالة توافق التام في هيكل الموارد و الاستخدامات و تمثل الوضع الأمثل لتسيير عملية تمويل الاحتياجات المالية للمؤسسة .

الشكل (3): حالة رأس مال العامل يساوي الصفر

الأصول الثابتة	الأموال الدائمة
الأصول المتداولة	ق.ق.أ.

المصدر: مداني بالغيث، عبد القادر دشاش، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة، المرجع السابق، ص: 23

- رأس المال العامل أقل من الصفر هذا يعني الصعوبة في التسديد و هذا يدل على عدم توازن الهيكل المالي للمؤسسة

في هذه الحالة الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة حيث يلبي جزء من هذه الاحتياجات فقط مما يستدعي البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل

الشكل (4): حالة رأس المال العامل أقل من الصفر

الأصول الثابتة	الأموال المتداولة
Fr	ق.ق.أ.
الأصول المتداولة	

المصدر: مداني بالغيث، عبد القادر دشاش، المرجع نفسه، ص: 22.21

احتياجات رأس المال العامل:

تعرف احتياجات رأس مال العامل بأنها رأس المال العامل الذي يحتاج إليه المؤسسة فعلا لمواجهة احتياجات السيولة عند مواعيد استحقاق الديون القصيرة الأجل و تتضمن تسيير دورة الاستغلال بصفة عادية (1)

و يتم حسابه وفقا للعلاقة التالية:

احتياجات رأس مال العامل = (الأصول المتداولة - القيم الجاهزة) - (الديون قصيرة الأجل - قروض مصرفية)

نميز بين نوعين من احتياجات رأس المال العامل:

- احتياجات رأس المال العامل للاستغلال

- احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال

(أ) احتياجات رأس المال العامل للاستغلال:

تمثل احتياجات التمويل المتولدة عن دورة الاستغلال (مخزون + دائنون) وموارد الاستغلال (موردون) ويحسب بالعلاقة التالية: (2)

= (الأصول المتداولة - القيم الجاهزة) - مجموع الديون قصيرة الأجل (ex) Bfr

- سلفات مصرفية

= احتياجات استغلال الدورة - موارد الاستغلال الدورة (ex) Bfr

(ب) احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال :

¹ - geudi norbert. financé entreprise les regles du jeu. edition organisation. 1997. p 121.

² - pierre romage. op. cit. p 73.

تمثل احتياجات التمويل المتولدة عن دورة خارج الاستغلال و بسبب حدوث فارق زمني بين احتياجات خارج الاستغلال (الدائنون) و موارد خارج الاستغلال (ديون متنوعة)

$$Bfr(hex)$$

= احتياجات خارج استغلال الدورة - موارد خارج استغلال الدورة

$$= \text{ذمم مدينة متنوعة} - \text{ديون متنوعة} = Bfr(hex)$$

-الخزينة

يمكن تعريف خزينة المؤسسة على أنها مجموع الأموال التي تكون تحت تصرفها خلال دورة الاستغلال وتشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة (1)

و تعرف كذلك على أنها مجموع الأموال التي بحوزة المؤسسة خلال دورة الاستغلال فهي تشمل القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة خلال دورة الاستغلال (2) وتحسب وفق طريقتين (3)

الخزينة = القيم الجاهزة - السلفات المصرفية

الخزينة = رأس مال العامل - احتياجات رأس المال العامل

أي أن الموارد الدائمة Bfr أكبر من fr أكبر من الصفر يعني Tr^*

تفوق الأصول الثابتة يوجد فائض مكانه في شكل سيولة و هذا يعني أن المؤسسة تجمد

جزء من أموالها وهذا ما يطرح مشكل الربحية و بالتالي عليها الموازنة بينها

¹- ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، الجزء الأول، الجزائر، المحمدية العامة، 1988، ص: 51.

² - pierre romage.op.cit.p 75.

³ - pierre conso.op.cit.p 215.

هي الوضعية التي bfr اصغر من fr اصغر من الصفر يعني Tr^*

تكون فيها المؤسسة في حاجة إلى موارد مائية لتغطية الاحتياجات المتزايدة من اجل استمرار النشاط و هي حالة عجز و هذا ما يطرح مشكل الخطر التي تمثل تكاليف إضافية للمؤسسة لهذا على المؤسسة أن تحصل حقوقها أو تطلب قروض

هي الحالة المثلى للخرينة هذا يعني أن $bfr = fr$ يعني $Tr^* = 0$

المؤسسة محافظة على وضعيتها المالية ولكن هذا من الصعب الوصول إليه على المدى القصير جدا.

المبحث الثالث: أسس وحدود استخدام النسب المالية :

المطلب الأول: أسس استخدام النسب المالية

تتمثل هذه الأسس التي يجب على المالي أخذها بعين الاعتبار فيما يلي:

-التحديد الواضح لأهداف التحليل المالي ⁽¹⁾: تحديد الهدف بدقة يساعد على فهم المحلل

لطبيعة عمله و اختياره للتسلسل المنطقي و الصحيح لعملية التحليل

-التفسير السليم للنسب المالية: تحديد المعنى الصحيح و التفسير الواقعي لما تعنيه كل

نسبة و الدلائل و المؤشرات التي تشير إليها تلك النسبة

-يجب أن تركيب النسب بطريقة تخدم أهدافا محددة: كتحديد مدى قدرة المنشأة على تسديد

التزاماتها من أصولها السائلة

¹- نفيسة حجاج، أثر الخصصة على الوضعية المالية للمؤسسة دراسة حالة مؤسسة التوزيع و صيانة العناد الفلاحي بورقلة (1995-2002)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، تخصص: مالية المؤسسة جامعة قاصدي مرباح، ورقلة-الجزائر، 2012، ص:54.

-تحديد نطاق البيانات و المعلومات اللازمة لعملية التحليل: تحديد القوائم المالية و مختلف الملاحق التي يحتاجها المحلل المالي لعملية التحليل
-يجب أن تكون النسب ذات دلالة و أهمية.
المطلب الثاني:حدود استخدام النسب المالية:

- إن اختلاف القواعد المحاسبية يؤدي إلى صعوبة إجراء المقارنات بين المنشآت⁽¹⁾
- يتم التحليل على أساس البيانات الدفترية ولكن الأهم هو التحليل على أساس الفرصة البديلة باعتبارها جوهر القرار الاقتصادي الرشيد⁽²⁾
- خلال فترات التضخم تصبح النسب المالية لفترات مختلفة غير قابلة للمقارنة وذلك لأن القوائم المالية مبنية على أساس التكلفة التاريخية⁽³⁾
- قدرة الإدارة في التأثير في محتوى ومضمون القوائم المالية⁽⁴⁾
- من الصعب تحديد أسباب التغيير في النسبة

¹- محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، الإدارة المالية: التحليل المالي لمشروعات الأعمال الطبعة الثانية، المكتب الجامعي الحديث للنشر والتوزيع، الاسكندرية-القاهرة، 2008، ص:82.

²- عدنان التايه النعمي و آخرون، الإدارة المالية: النظري و والتطبيق، الطبعة الرابعة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص:108.

³- فايز سليم حداد، الإدارة المالية، الطبعة الثانية دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2009، ص:64.

⁴- دريد كمال آل شبيب ، الأسواق المالية و النقدية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص:256.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال دراستنا لهذا الفصل توصلنا إلى أن النسب المالية عبارة عن علاقة بين مؤشرين أساسيين ذات معنى على هيكل المالي تهدف إلى تحديد نقا ضعف أو القوة للمؤسسة كما قمنا بطرح و معالجة بعض النسب المستخدمة في المؤسسة و التي من بينها: نسبة المردودية، نسبة النشاط، نسبة الربحية...، كما قمنا بعدم إعتداد على نسبة واحدة للحكم على وضعية المؤسسة.

الفصل الثاني:

الأداء المالي

في المؤسسة

الاقتصادية

تمهيد:

الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية ، لا يوجد هناك اتفاق كلي حول دور المحلل المالي، إلا أن الآراء تجمع على أن هناك وظائف مالية أساسية في المؤسسة تشكل المهمة الرئيسية للمحلل المالي وهي التنظيم و التخطيط والرقابة، وتتدخل عوامل كثيرة في تحديد ذلك الدور داخل المؤسسة و من أهم تلك العوامل المحددة : - حجم المؤسسة، فإذا كانت المؤسسات الصغيرة تسند مهمة التحليل المالي إلى مدير المؤسسة، فيها يصبح المدير المتكفل وحده بكل مهام التسيير .

- ويتجسد أداء المؤسسة في عناصر كثيرة أهمها:

- رفع رقم الأعمال .

- رفع الحصة السوقية، زيادة الأرباح .

- تحقيق أهدافها و ذلك إلا عن طريق تقييم الأداء المالي.

وعليه سيتم التطرق في هذا الفصل إلى التعرف على :

— المبحث الأول: عموميات حول الأداء.

— المبحث الثاني: مدخل حول الأداء المالي.

— المبحث الثالث: ماهية تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية.

— المبحث الرابع: دور النسب المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة.

المبحث الأول: عموميات حول الأداء

المطلب الأول: مفهوم الأداء و أنواعه

الفرع الأول: مفهوم الأداء

يعد الأداء مفهوما شموليا لجميع أنواع المؤسسات بشكل عام، حيث يعتقد البعض ،
الخلافاً حول هذا المفهوم ينبع من اختلاف المعايير و المقاييس المعتمدة في دراسته
وتقييمه، وذلك باختلاف وجهات نظر الباحثين و المفكرين الاقتصاديين، وهي كالاتي:
يعرف الأداء على أنه "المخرجات أو الأهداف التي يسعى النظام إلى تحقيقها وهو يعكس
كل من الأهداف و الوسائل اللازمة لتحقيقه، أي أنه مفهوم يربط بين أوجه النشاط و بين
الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها" (1)

كما أن الأداء يشير إلى القدرة على الاقتراب من الأهداف باستخدام الموارد المتاحة
بأسلوب يتسم بالكفاءة و الفعالية (2)

¹- نمري نصر الدين، تحليل النمو وخلق القيمة في المؤسسة الاقتصادية و دوره في تقييم و قيادة الأداء المالي، أطروحة
تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، تخصص: مالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم علوم التسيير جامعة امحمد بوقرة، بومرداس الجزائر السنة الجامعية 2014/2015، ص: 03.

²- بنية حيزية، أهمية التخطيط المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول
على شهادة الماجستير في العلوم التسيير، تخصص: الاقتصاد التطبيقي في إدارة الأعمال و المالية كلية العلوم الاقتصادية
والعلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة المدية 2010/2011، ص: 63.

كما عُرِف أيضا: "على أنه النجاح الذي تحققه المؤسسة في تحقيق أهدافها" (1)

كذلك الأداء هو "ذلك النشاط الشمولي المستمر و الذي يعكس نجاح المؤسسة و استمراريتها وقدرتها على التكيف مع البيئة أو فشلها و انكماشها وفق أسس ومعايير محددة تضعها المؤسسة وفقا لمتطلبات نشاطها و في ضوء الأهداف طويلة الأمد" (2) و ريتشارد سوانسون : يعرف الأداء في إطار المؤسسة أو التنظيم بأنه "المخرجات ذات القيمة التي ينتجها النظام في شكل سلع وخدمات" (3)

الفرع الثاني: أنواع الأداء

لكي يتم تحديد مختلف أنواع الأداء يمكن الاعتماد على أربعة معايير هي :معيار مصدر الأداء، معيار الشمولية، المعيار الوظيفي و معيار الطبيعة، كل معيار يقدم مجموعة من الأداء في المؤسسة .

أولاً: حسب معيار المصدر

وفقا لهذا المعيار يمكن تقسيم المؤسسة إلى نوعين: أداء داخلي و أداء خارجي: (4)

1)الأداء الداخلي:

ينتج بفضل ما تملكه الوحدة أو المؤسسة من موارد، فهو ينتج أساسا من التوليفة

التالية:

أ-الأداء البشري: أي أداء أفراد المؤسسة

¹- فلاح الحسني ، مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك كمدخل كمي و استراتيجي ،مصر، دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، 2003،ص:221.

²- علاء فرحان طالب، إيمان المشهداني، الحوكمة المؤسسية و الأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2011،ص:64.

³- براهيم الحطوف الملكاوي، إدارة الأداء باستخدام بطاقة الأداء المتوازن، دار الوراق للنشر و التوزيع ،عمان الأردن، 2008،ص:28.

⁴- محمد زرقون ، الحاج عرابية، أثر إدارة المعرفة على الأداء في المؤسسة الاقتصادية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد الأول، كلية العلوم الاقتصادية، و التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2014،ص:125.

ب-الأداء التقني: يتمثل في قدرة المؤسسة على استعمال استثماراتها بطريقة فعالة

ت-الأداء المالي: أي فعالية استخدام الوسائل المالية المتوفرة

2)الأداء الخارجي:

هو الأداء الناتج عن التغيرات التي تحدث في المحيط الخارجي للمؤسسة فهو يتولد عن المحيط الخارجي للمؤسسة، ويمكن أن يظهر هذا الأداء في النتائج الجيدة التي تتحصل عليها المؤسسة نتيجة، مثلا ارتفاع أرقام أعمالها في ظروف معينة كازدياد الطلب على منتج المؤسسة أو خروج أحد المنافسين فكل هذه التغيرات تنعكس على الأداء إيجابا أو سلبا وعلى المؤسسة أن تسعى لمحاولة قياس وتحليل هذا الأداء لأنه يمكن أن يشكل تهديدا له.

ثانيا: حسب معيار الشمولية:

حسب هذا المعيار يمكن تصنيف الأداء إلى أداء كلي و أداء جزئي

1-الأداء الكلي: ينظر الأداء الكلي إلى المؤسسة نظرة كلية و شاملة وهو يعني

قدرتها على تحقيق أهدافها مع ترشيد استخدامها للموارد المتاحة لديها.

— و يتجسد بالإنجازات التي ساهمت جميع العناصر و الوظائف أو الأنظمة

الفرعية في تحقيقها فهو يبحث عن ضمان توازن و تضافر و تكامل مساهمات كل

مكونات المؤسسة أفرادا ومجموعات من أجل تحقيق أهداف المؤسسة (1)

2-الأداء الجزئي: وهو الذي يتحقق على مستوى الأنظمة الفرعية للمؤسسة وينقسم بدوره

إلى عدة أنواع حسب المعيار المعتمد لتقييم عناصر المؤسسة (1)

¹- مريخي عبد الرزاق، التحليل المالي ودوره في تحليل الأداء و التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص: محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، قسم: العلوم التجارية، جامعة الجزائر 03، 2010/2011، ص:45.

ويمكن تقسي الأداء الجزئي إلى الأداء المالي، الأداء البشري، الأداء التسويقي،... إلخ
ويمكن اعتبار الأداء المالي هو النوع الأهم خاصة في المؤسسات الخاصة و كذا انعكاس
مختلف الأداءات الجزئية على الأداء المالي، ويعتبر كذلك الأهم لسبب آخر و هو أن مالك
أوملاك المؤسسة غالبا ما يهتمون بالأداء المالي على حساب مختلف الأداءات و هذا لأنه
يعني لهم في النهاية تعظيم الثروة

ثالثا: حسب المعيار الوظيفي:

يرتبط أساسا بعنصر التنظيم و تقسيم الوظائف داخل المؤسسة وبناء على الوظائف
المعروفة يتم تقسيم الأداء إلى عدة أنواع منها:

1- أداء الوظيفة المالية: يتمثل في قدرة المؤسسة على تحقيق توازن مالي مقبول و بناء
هيكل مالي فعال

2- أداء وظيفة الإنتاج: يتحقق الأداء الإنتاجي عندما تحقق المؤسسة إنتاجية مرتفعة
مقارنة بالمؤسسات الأخرى مع إنتاج منتجات عالية الجودة و بتكاليف منخفضة تسمح
لها بالمنافسة و تخفيض نسبة توقف الآلات و التوقف في تلبية الطلبات

3- أداء وظيفة الأفراد: يلعب المورد البشري دورا هاما في تحريك الموارد الأخرى و
توجيهها نحو هدف المؤسسة العام فبقاء المؤسسة ونجاحها مرتبط لاشك ارتباطا وثيقا
بأداء العامل البشري فيها هذا الأداء الذي يجب أن يبنى على الكفاءات و اختيار ذوي
المهارات العالية و تسييرهم تسييرا فعالا

¹- محمد بوهالي، أثر القرارات المالية على الأداء المالي للمؤسسة، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه،
تخصص: مالية المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 03 ،
2018/2017، ص:101.

4-أداء وظيفة التموين: يتمثل في القدرة على الاستقلال عن الموردين و الحصول عن الموارد المناسبة في الأوقات المناسبة و بأسعار مناسبة

5-أداء وظيفة البحث و التطوير: يمكن دراسة هذا الأداء من خلال المؤشرات التالية:

-توفر جو ملائم للبحث و الابتكار و التطوير

-التنوع في المنتجات

-درجة تحديث الآلات و مواكبة التطوير

6-أداء وظيفة التسويق: يتحدد هذا الأداء من خلال مجموعة من المؤشرات المتعلقة

بوظيفة التسويق ومنها: حصة التسويق إرضاء العملاء (من خلال معرفة عدد و نوع شكاوي العملاء مقدار المردودات من المبيعات...)

وكذلك السمعة التي تقيس حضور أو تواجد اسم العلامة التجارية في ذهن الأفراد ويمكن معرفتها من مردودية كل منتج (1)

7-أداء وظيفة العلاقات العمومية: إن أداء وظيفة العلاقات العمومية يتجسد في قدرة

المؤسسة على حسن تسيير علاقات المؤسسة الاقتصادية مع مختلف الأطراف الفاعلة معها و إرضائهم كالمساهمين، الموظفين، العملاء، الموردين، أخيرا الدولة(2)

رابعا: حسب معيار الطبيعة

ينقسم الأداء في هذا المعيار من خلال تقسيم المؤسسة لأهدافها كالتالي:

¹ محمد زرقون ، الحاج عرابة، أثر إدارة المعرفة على الأداء في المؤسسة الاقتصادية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة ورقلة الجزائر، 2014.

² نوبلي نجلاء، استخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص، محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير قسم: علوم التجارية جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر 2015/2014، ص:74.

1-الأداء الاقتصادي: و يتمثل في الفوائد الاقتصادية التي تجنيها المؤسسة من وراء تعظيم نواتجها (الإنتاج، الربح، القيمة المضافة، رقم الأعمال، حصة السوق، المرودية...))

2-الأداء الاجتماعي: يعتبر الأداء في هذا المعيار بلورة لمجموعة من الأهداف بما فيها الأداء الاجتماعي فالأهداف الاجتماعية التي ترسمها المؤسسة أثناء عملية التخطيط كانت قبل ذلك قيود أو شروط فرضها عليها أفراد المؤسسة أولا و أفراد المجتمع الخارجي ثانيا،

و تحقيق هذه الأهداف يجب أن يتزامن مع تحقيق الأهداف الأخرى و خاصة منها الاقتصادية .

3-الأداء التكنولوجي: يكون للمؤسسة أداء تكنولوجي عندما تحدد أهدافا تكنولوجية أثناء عملية التخطيط كالسيطرة على مجال تكنولوجي معين و في أغلب الأحيان تكون الأهداف التكنولوجية التي ترسمها المؤسسة أهدافا استراتيجية نظرا لأهمية التكنولوجيا

4-الأداء السياسي: يتجسد الأداء السياسي في بلوغ المؤسسة أهدافها السياسية ويمكن للمؤسسة أن تتحصل على مزايا من خلال تحقيق أهدافها السياسية التي تعتبر كوسائل لتحقيق أهدافها الأخرى و من أمثلة ذلك تمويل الحملات الانتخابية من أجل إيصال أشخاص معينين إلى الحكم أو مناصب سامية لاستغلالهم فيما بعد لصالح المؤسسة¹⁾

¹- حنان صالح، مساهمة محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، تخصص: محاسبة و مالية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير قسم: علوم تجارية جامعة أم البواقي، الجزائر، 2015/2016، ص:30.

المطلب الثاني: أبعاد ومكونات الأداء

الفرع الأول: أبعاد الأداء

و تتمثل هذه الأبعاد فيما يلي:

أولاً: البعد التنظيمي للأداء

يقصد بالأداء التنظيمي الطرق و الكيفيات التي تعتمدها المؤسسة في المجال التنظيمي بغية تحقيق أهدافها و من ثم يكون لدى مسيري المؤسسة معايير يتم على أساسها قياس فعالية الإجراءات التنظيمية المعتمدة و أثرها على الأداء مع الإشارة إلى هذا القياس يتعلق مباشرة بالهيكل التنظيمية و ليس بالنتائج المتوقعة ذات الطبيعة الاجتماعية الاقتصادية (1)

ثانياً: البعد الاجتماعي للأداء

يشير البعد الاجتماعي للأداء إلى مدى تحقيق الرضا عند أفراد المؤسسة على اختلاف مستوياتهم لأن مستوى رضا العاملين يعتبر مؤشرا على وفاء الأفراد لمؤسستهم و تتجلى أهمية و دور هذا الجانب في كون أن الأداء الكلي للمؤسسة قد يتأثر سلبا على المدى البعيد إذا اقتصرت المؤسسة على تحقيق الجانب الاقتصادي و أهملت الجانب الاجتماعي لمواردها الاجتماعية (2).

¹- الداوي الشيخ، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، دورية المحكمة نصف سنوية صادرة عن كلية العلوم الاقتصادية و علوم التجارية و علوم التسيير جامعة الجزائر، العدد السابع، 2010/2009، ص:219.

2- المرجع نفسه، ص:219.

ثالثاً: البعد الاقتصادي

و الذي بواسطته تشبع المؤسسة رغبات المساهمين و الزبائن و الموردين و تكتسب تقنهم و يقاس هذا الأداء بالاستعانة بالقوائم المالية (1)

رابعاً: البعد البيئي: هو الذي يركز على المساهمة الفاعلة للمؤسسة في تنمية و تطوير بيئتها

الفرع الثاني: مكونات الأداء

تتمثل مكونات الأداء في المؤسسة من العناصر الخمسة التالية:

أولاً: كمية العمل

يعبر عن مقدار الطاقة العقلية و النفسية و الجسمية التي يبذلها الفرد في العمل خلال فترة زمنية محددة تعبر المقاييس التي تقيس سرعة الأداء أو الكمية خلال فترة زمنية محددة عن البعد الكمي للطاقة المبذولة .

ثانياً: نوعية العمل

تعني مستوى الدقة، الجودة، و ما مدى مطابقتها ففي بعض أنواع الأعمال قد لا يهتم كثيراً سرعة الأداء التي تعبر عن نوعية وجوده الجهد المبذول و الكثير من المقاييس التي تقيس درجة مطابقة الإنتاج للمواصفات و التي تقيس درجة الإبداع في الأداء.

1- مومن شرف الدين، دور الإدارة بالعمليات في تحسين الأداء للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص: الإدارة الاستراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، قسم: علوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف 2012/2011، ص: 51-52.

ثالثاً: نمط إنجاز العمل

يقصد به الطريقة التي يؤدي بها الفرد عمله و قياسه ببعض الحركات و الوسائل و الطرق التي قام بها في أداءه لعمله فعلى أساس نمط الانجاز يمكن قياس الترتيب الذي يمارسه الفرد في أداء حركات أو أنشطة معينة و مزيج هذه الحركات أو الأنشطة إذا كان العمل جسماني بالدرجة الأولى

رابعاً: المثابرة و الوثوق

وتشتمل على الجدية و التفاني في العمل و قدرة الموظف على تحمل مسؤولية العمل و إنجاز الأعمال في أوقاتها المحددة ومدى حاجة هذا الموظف للإرشاد و التوجيه من قبل المشرفين⁽¹⁾

خامساً: المعرفة بمتطلبات الوظيفة

و تشمل المعارف العامة و المهارات الفنية و المهنية و الخلفية العامة عن الوظيفة و المجالات المرتبطة بها⁽²⁾

¹- محمد السعيد أنور سلطان، السلوك التنظيمي، الدار الجامعية الجديدة، مصر 2003، ص:219.

²- أسعد أحمد مجمد عكاشة أثر الثقافة التنظيمية على مستوى الأداء الوظيفي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص: إدارة أعمال كلية التجارة قسم: إدارة أعمال الجامعة الإسلامية بغزة، 2008، ص:34

المطلب الثالث: محددات و العوامل المؤثرة على الأداء

الفرع الأول: محددات الأداء

هناك عدة محددات للأداء في المؤسسة يمكن لمتخذ القرار الاعتماد عنها، نذكر منها:

إن الهدف الأساسي لأي منظمة هو زيادة إنتاجها وتطويره وهذا لا يتحقق إلا بالأداء الأفضل والأفضل والأفضل للمستخدمين فهناك من يرى أن الأداء الوظيفي هو الأثر الصافي لجهود الأفراد التي تبدأ بالقدرات و إدراك الدور و المهام فالأداء هو نتاج العلاقة المتداخلة بين كل من (1):

أولاً: الجهد: وهو كمية الطاقة و الجهد الذي يبذله المستخدم لأداء عمله، و تكون هذه الطاقة ناتجة عن دوافع تؤثر في المستخدم ليبذل جهداً محدداً فالدافعية هي القوة التي تحرك و تثير المستخدم كي يؤدي العمل أي قوة الحماس و الرغبة للقيام بمهام العمل و هذه القوة تنعكس في درجة الذي يبذله و مثابرتة و استمراره في الأداء

ثانياً: القدرات تعني الخصائص الشخصية المستخدمة لأداء الوظيفة

ثالثاً: الإدراك: هو عملية ذهنية تقوم بالانتقاء و التنظيم وتعديل أو تغيير و تفسير المعلومات التي تأتي عن طريق الحواس وذلك حسب الانطباعات و المعايير .

رابعاً: الوظيفة

وهو كل ما يتعلق بالمسؤوليات و الواجبات التي تحتويها الوظيفة، و ما ينتظر من الموظف من إضافات في هذه الوظيفة تبعاً لقدراته و إمكانياته العلمية و الجسمية بالإضافة

¹- سليمة تي وآخرون، دور التكلفة المستهلكة في تقييم الأداء دراسة حالة مؤسسة الرواد للصناعة و الخدمات مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر تخصص: محاسبة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير قسم العلوم المالية و المحاسبية جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، 2017/2018، ص:43.

إلى ما تتوفر في الوظيفة من أدوات و معدات و طرق و أساليب تستخدمها في عملياتها الإنتاجية

خامسا: البيئة التنظيمية الداخلية

و هي كل ما يتوفر في المنظمة من تنظيمات تسهل و تنظم العملية الإنتاجية في المنظمة من آلات و طرق التنظيم الإداري من طرق القيادة و نظم التحفيز و الردع و أيضا نظم الاتصال الداخلي

سادسا: المحيط الخارجي

المحيط الخارجي للمنظمة له تأثير على أداء العامل مثل الرواتب التي تدفع في المؤسسات الأخرى و أيضا مكانة المؤسسة و سمعتها وقدرتها على المنافسة و مواجهة التحديات و هذه العناصر تؤثر على أداء العامل.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في الأداء

هناك العديد من العوامل المؤثرة في أداء المؤسسة، قد يكون البعض منها داخل المؤسسة و البعض الآخر يكون خارجها

أولا: العوامل الداخلية

تتمثل العوامل الداخلية في مختلف المتغيرات الناتجة عن تفاعل عناصر المؤسسة الداخلية و التي تؤثر على أدائها و يمكن للمسیر أن يتحكم فيها و يحدث فيها تغييرات تسمح بزيادة أثارها الإيجابية أو التقليل من أثارها السلبية ، ولكنها صعب علينا حصرها ولكن تم جمعها في مجموعتين:

1-العوامل التقنية:

-نوع التكنولوجيا

-نسبة الاعتماد على الآلات مقارنة بعدد العمال

-الموقع الجغرافي للمؤسسة و تصميمها للمؤسسة من حيث المخازن ، الورشات،
التجهيزات، الآلات

-نوعية المنتج ،شكله، الغلاف

-مدى توافق منتجات المؤسسة مع رغبات المستهلكين

-التناسب بين طاقتي الإنتاج و التخزين في المؤسسة

-نوعية المواد المستعملة في عملية الانتاج

2-العوامل البشرية

-التركيبة البشرية من حيث السن و الجنس

مستوى تأهيل أفراد المؤسسة و مدى توافق بين المؤهلات العمال و المناصب التي
يشغلونها و التكنولوجيا المستخدمة

-أنظمة المكافآت و الحوافز

-العلاقة بين العمال و الإدارة

-نوعية المعلومات

ثانيا: العوامل الخارجية

1-العوامل الاقتصادية:

تشكل هذه الأخيرة أكثر العوامل تأثيرا على المؤسسة الاقتصادية و خاصة الصناعية منها نظرا لطبيعة نشاط المؤسسة من جهة و من جهة ثانية لكون المحيط الاقتصادي هو المصدر لمختلف موارد المؤسسة و المستقبل لمختلف منتجاتها و تنعكس هذه العوامل على أداء المؤسسة في المدى القصير (كالموارد الطاقة المنافسة) كما لها آثار على المدى الطويل⁽¹⁾

2-العوامل السياسية و القانونية:

تتضمن على سبيل المثال السياسة الداخلية والخارجية للدولة ، القوانين المنظمة للمؤسسات و الأسواق الاستقرار السياسي و الأمني للبلاد و لهذه التغيرات أثرها على الأداء قد يكون ايجابيا و بالتالي يشكل فرصة لتحسين الأداء أو سلبيا يمثل خطرا يجب التخفيف من حدته، كما أن لقوانين الاستثمار و الضرائب آثار بالغة على أداء المؤسسة عموما و على الأداء المالي خصوصا فكلما كانت هناك تحفيزات في مجال الاستثمار و إعفاءات و لو مؤقتة في قانون الضرائب سيترجم لا محالة على تحسن الأداء الكلي للمؤسسة⁽²⁾

3-العوامل التكنولوجية:

تتمثل في المعارف العلمية ، البحث العلمي، براءات الاختراع، الإبداع و الابتكار، و تساهم هذه العوامل إلى حد بعيد في تخفيض التكاليف، جودة المنتجات وبالتالي مستويات

¹- محمد بوهالي، أثر القرارات المالية على الأداء المالي للمؤسسة، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه تخصص: مالية المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير جامعة الجزائر 03، 2018/2017، ص:106-107

²- محمد بوهالي ، المرجع السابق، ص:107.

الأداء، ولتحسين هذا الأخير على المسيرين أن يشجعوا أعمال البحث و التطوير و التي تنعكس إيجابا على أنشطة المؤسسة و بالتالي على أدائها

المبحث الثاني: مدخل حول الأداء المالي

المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي

يعبر الأداء المالي عن تعظيم النتائج من خلال تحسين المردودية و يتحقق ذلك بتدنية التكاليف و تعظيم الإيرادات بصفة مستمرة تمتد إلى المدى المتوسط و الطويل، بغية تحقيق كل من التراكم في الثروة و الاستقرار في مستوى الأداء⁽¹⁾

كما يعرف أيضا على أنه "قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل و القصير من أجل تشكيل ثروة"⁽²⁾

و يعرف الأداء المالي بتسليط الضوء على العوامل التالية:

-العوامل المؤثرة في المردودية المالية

-أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسيرين على مردودية الأموال الخاصة

-مدى مساهمة معدل نمو المؤسسة في إنجاح السياسة المالية و تحقيق فوائض و أرباح

-مدى تغطية مستوى النشاط للمصاريف العامة⁽³⁾

¹- براهيم جابر، المحاسبة الدولية و علاقتها بالتجارة الالكترونية، دار غيداء للنشر و التوزيع الأردن، 2014، ص:60.

²- المرجع نفسه، ص:60.

³- دادن عبد الغني، قراءة في الأداء المالي و القيمة في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة الجزائر العدد الرابع، 2006، ص:41.

المطلب الثاني: أهمية و أهداف الأداء المالي

الفرع الأول: أهمية الأداء المالي

فإنها تتابع من خلال الآتي:

-متابعة و معرفة نشاط المنشأة و طبيعته

-متابعة و معرفة بالظروف المالية و الاقتصادية المحيطة

-المساعدة في إجراء عملية التحليل والمقارنة و تقييم البيانات المالية

-المساعدة في فهم التفاعل بين البيانات المالية(1)

-ويمكن حصر أهمية الأداء المالي في أنه يلقي الضوء على الجوانب التالية:

-تقييم ربحية المؤسسة

-تقييم سيولة المؤسسة

-تقييم تطور المؤسسة

-تقييم مديونية المؤسسة¹

1-دادن عبد الغاني، المرجع السابق،ص:50
-زبيدي البشير، فاعلية تطبيق الحوكمة في تحسين الأداء المالي، مداخلة ضمن فاعليات الملتقى الدولي الخامس حول: دور
الحوكمة الأداء في تحسين الأداء المالي للمؤسسات بين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية و المعايير المحاسبية الإسلامية،
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي ،يومي07-08،ديسمبر 2014،ص:10

الفرع الثاني: أهداف الأداء المالي

أولاً: السيولة و توازن الهيكل المالي

تقيس السيولة قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل، أي قدرتها على تحويل الأصول المتداولة إلى أموال متاحة بسرعة، فنقص السيولة أو عدم كفايتها يقود المؤسسة إلى عدم المقدرة على الوفاء أو مواجهة التزاماتها و تأدية بعض المدفوعات و يقيس هذا المتغير قدرة أصول المؤسسة المتداولة على تغطية الخصوم المتداولة (1) أما توازن الهيكل المالي للمؤسسة فيعني أن الموارد الدائمة تغطي الاستخدامات الثابتة و الأصول المتداولة تغطي الموارد القصيرة الأجل وذلك من أجل ضمان حقوق المقرضين و عدم وقوع المؤسسة في حالة عسر مالي (2)

ثانياً: التوازن المالي:

يعتبر التوازن المالي هدفاً مالياً تسعى الوظيفة المالية لبلوغه لأنه يمس الاستقرار المالي للمؤسسة و هو يمثل في لحظة معينة التوازن بين رأس المال الثابت و الأموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به و عبر الفترة المالية (3)

ثالثاً: الربحية و المردودية

فتمثل ربحية نتائج عدد كبير من السياسات و القرارات و تقيس مدى كفاءة و فاعلية إدارة المؤسسة في توليد الأرباح و هي بذلك تعبر عن العلاقة التي تربط الأرباح برقم الأعمال في المؤسسة الاقتصادية (1)

رابعاً: إنشاء القيمة

¹ - بشه عبد المجيد وآخرون، أثر جودة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي في مؤسسات صغيرة ومتوسطة دراسة ميدانية مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر تخصص محاسبة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة شهيد حمه لخضر الوادي سنة 2016/2017، ص:46.

تعني القدرة على تحقيق مردودية مستقبلية كافية من الأموال المستثمرة حالياً، و المردودية الكافية هي تلك التي لا تقل عن المردودية التي بإمكان المساهمين الحصول عليها في استثمارات أخرى ذات مستوى خطر مماثل، فإذا لم يتمكن فريق المسيرين من إنشاء القيمة فإن المستثمرين يتوجهون إلى توظيفات أخرى (1).

المطلب الثالث: مراحل الأداء المالي و العوامل المؤثرة فيه

الفرع الأول: مراحل الأداء المالي

تمر عملية تقييم الأداء المالي بعدة مراحل أهمها مايلي:

أولاً: وجود أهداف محددة مسبقاً

لا يكون إلا إذا وجدت أهداف محددة مسبقاً وقد تكون في صورة خطة أو سياسة أو معيار أو نمط أو قرار حاكم فاللوائح المالية و قوانين ربط الموازنة و ما تتضمنه من قواعد و ضوابط و كذلك التكاليف النمطية و معدلات الأداء المعيارية أهداف محددة مسبقاً يتم على أساسها عملية تقييم الأداء في المؤسسة (2)

ثانياً: الحصول على البيانات و المعلومات الإحصائية

وذلك من خلال القوائم المالية المتمثلة في الميزانية جدول حساب النتائج، قائمة التدفقات النقدية قائمة التغييرات في رؤوس الأموال الخاصة و الملاحق المرفقة بالتقارير المالية، إضافة إلى المعلومات المتعلقة بالسنوات السابقة و البيانات المتعلقة بأنشطة الشركات المشابهة (3)

¹ - المرجع نفسه، ص:46.

² - محمد البشير بن عمر، دور حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي للمؤسسة دراسة حالة المجمع الصناعي صيدال، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2016/2017، ص:216.

³ - المرجع نفسه، ص:5.

ثالثا: قياس الأداء الفعلي

يتم قياس الأداء الفعلي عادة بالاعتماد على ما توفره النظم المحاسبية و الأساليب الإحصائية من بيانات ومعلومات و يجب توفر عاملين مدربين للقيام بهذه الأعمال مع استخدام الآلات المستحدثة متى كان ذلك مناسباً

رابعا: اتخاذ القرارات المناسبة لتصحيح الانحرافات

وذلك يتوقف على البيانات و المعلومات المتاحة عن الأهداف المحددة مسبقاً و قياس الأداء الفعلي و مقارنة ذلك الأداء المحقق بالهدف المخطط لذلك فإن تحليل الانحراف و بيان أسبابه يساعدان تقدير الموقف و اتخاذ القرار المناسب الذي يجب أن يكون في الوقت المناسب

خامسا: تحليل ودراسة البيانات و المعلومات المتعلقة بالنشاط

حيث يتعين توفير مستوى من الموثوقية و الاعتمادية في هذه البيانات و قد يتم الاستعانة ببعض الطرق الإحصائية المعروفة لتحديد مدى الموثوقية بهذه البيانات⁽¹⁾

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة فيه

أولاً: العوامل الداخلية

تواجه المؤسسة مجموعة من العوامل التي تؤثر على أداءها المالي وربحيتها ومن بين هذه العوامل:

-الرقابة على تكلفة الحصول على الأموال

¹ -ل محمد البشير بن عمر ، المرجع السابق،ص:216.

-الرقابة على التكاليف

-الرقابة على كفاءة استخدام أموال المتاحة

-إدارة السيولة

-المؤشرات الخاصة بربحية (1)

ثانياً: العوامل الخارجية

تواجه المؤسسة مجموعة من التغيرات الخارجية التي تؤثر على أدائها المالي ومن أهم هذه التغيرات:

-مسايرة التطور التكنولوجي

-الحالة الاقتصادية و السياسية المالية بالدولة

-القوانين والقواعد والسياسات الجمركية و الضريبة التي تطبق على المؤسسات (2)

المطلب الرابع: معايير و مؤشرات الأداء المالي

الفرع الأول: معايير الأداء المالي

تتمثل معايير الأداء المالي في العناصر التالية:

أولاً: المعايير الصناعية: وهي عبارة عن معايير موضوعة على ضوء الظروف الطبيعية الجيدة و المقبولة لنشاط المؤسسة و قد تكون هذه المعايير ضمن الصناعة الواحدة محلياً

¹- شجري معمر سعاد، دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير في علوم التدبير فرع مالية مؤسسة جامعة بومرداس، 2008/2009، ص:133.

²- شجري معمر سعاد، المرجع نفسه، ص 150.

أو إقليميا أو دوليا، حيث تعبر من خلال مقارنتها مع ما تحقق فيها لأداء مالي المقبول للمؤسسة (1)

ثانيا: المعايير التاريخية:

تحسب هذه النسب من الكشوفات المالية للسنوات السابقة لغرض رقابة الأداء من قبل الإدارة المالية و الاستفادة منها في وضع الخطط المستقبلية(2)

ثالثا: المعايير المستهدفة:

هي نسب تستهدف إدارة المؤسسة تحقيقها من خلال تنفيذ الموازنات (الخطط) وبالتالي فإن مقارنة النسب المتحققة من تلك المستهدفة تبرز الانحرافات وبالتالي تأخذ الاجراءات التصحيحية اللازمة

رابعا: المعايير المطلقة

و تأخذ هذه المعايير شكل قيمة ثابتة لنسب معينة مشتركة بين جميع المؤسسات ،تقاس بها النسبة ذات العلاقة في مؤسسة معينة

الفرع الثاني: مؤشرات الأداء المالي

أولا: التوازن المالي

يتم دراسة التوازن المالي من مناهجين أساسيين في المؤسسة هما:

1- الدراسة التحليلية الساكنة

¹- كمال ديدة، الهاشمي كمرشو، دور نظام المعلومات في تقييم الأداء للمؤسسات الاقتصادية مداخله مقدمة في ملتقى الدولي الخامس حول دور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للمؤسسات بين تطبيق المعايير الدولية و معايير المحاسبة الإسلامية جامعة الشهيد جمه لخضر الوادي يومي:08/07،ديسمبر 2014،ص:12.

²- المرجع نفسه: ص: 12

إن حساب مختلف المؤشرات التي تدرس التوازن المالي انطلاقاً من الميزانية المحاسبية لا يمكن إعطاء تفسيرات دقيقة ووافية لأن الميزانية المحاسبية لا تعطي أو تعكس الحالة المالية و الفعلية للمؤسسة ومن أجل تخطي هذا الإشكال لا بد من اللجوء إلى مصدر آخر للمعلومات المالية و هو الميزانية المالية التي تتم إعدادها انطلاقاً من الميزانية المحاسبية و بعض المعلومات الملحقة التي تخص عناصر الميزانية المحاسبية

2- الدراسة الديناميكية للتوازن المالي:

إن الميزانية المالية ورأس المال العامل و الاحتياج منه و الخزينة هي مؤشرات لتحليل ساكن، أي أنها تقدم صورة عن المؤسسة في لحظة معينة و ليست عن فترة معينة فتقييم التوازن انطلاقاً من هذه المؤشرات هو تقييم ساكن غير كاف بل لا بد على المقيم أن يدرس التوازن دراسة ديناميكية أي يبحث عن ما تم خلال فترة زمنية معينة و الأسباب المؤدية إلى ذلك

ثانياً: تحليل النسب المالية

يهدف هذا التحليل إلى قياس مدى نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها من خلال الاستغلال الأمثل للموارد و الإمكانيات المتاحة لها، و ذلك من خلال الاعتماد على تحليل النسب المالية التي يتم بموجبها التعرف على الواقع الحقيقي لمختلف أوجه النشاط في المؤسسة

ثالثاً: تحليل المردودات

تعرف المردودية بصفة عامة على أنها ذلك الارتباط بين النتائج و الوسائل التي ساهمت في تحقيقها حيث تحدد مدى مساهمة رأس المال المستثمر في تحقيق النتائج المالية و هي متمثلة في مردوديتين الاقتصادية و المالية.

المبحث الثالث: ماهية تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية

المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي

يعرف الأداء المالي "بأنه يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث تركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف و يعبر على أداء الشركات حيث أنه الدعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة و يساهم في إتاحة الموارد المالية و تزويد الشركة بفرض استثمارية في ميادين الأداء المختلفة و التي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح و تحقيق أهدافهم¹

كما يعرف عملية تقييم الأداء المالي على أنه تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية و المادية و المالية المتحددة إدارة الشركة و مدى إشباع منافع ورغبات أطرافها المختلفة²

ومما سبق يمكن أن نستنتج بأن مفهوم تقييم الأداء المالي هو قياس أداء الشركة من جانب مالي، ومدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفاعلية و تقييم إدارة الموارد

المطلب الثاني: أهمية وأهداف تقييم الأداء المالي

الفرع الأول: أهمية تقييم الأداء المالي

تتمثل أهمية تقييم الأداء المالي في :

-الكشف عن مدى تحقيق قدرة الشركة على تحقيق فائض من أنشطتها من أجل مكافئة عوامل الإنتاج

¹ - محمد محمود الخطيب، الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر و التوزيع،الأردن،2009.

² - دادن عبد الغني، قراءة في الأداء المالي و القيمة في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الباحث، العدد: 04،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية، جامعة ورقلة،2006،ص:41.

-توفير للإدارة مختلف المعلومات المالية، التي من شأنها أن تساعد في اتخاذ القرارات المناسبة سواء كانت قرارات استثمارية أو تطويرية أو متعلقة بتغيير السياسات¹

-يساعد على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام و الإدارات و المؤسسات المختلفة و هذا بدوره يدفع إلى تحسين مستوى أدائها

-يؤدي إلى الكشف عن العناصر ذات الكفاءة بالتحديد العناصر ذات الاحتياج من أجل النهوض بأدائها⁽²⁾

الفرع الثاني: أهداف تقييم الأداء المالي

من أهم الأهداف المرجوة من تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية ما يلي:

-الوقوف على مستوى انجاز الوحدة الاقتصادية مقارنة بالأهداف المدرجة في خطتها الإنتاجية

-الكشف عن مواصلة الخلل والضعف في نشاط الوحدة الاقتصادية و إجراء تحليل شامل لها و بيان مسبباتها و ذلك بوضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها و إرشاد المنفذين إلى وسائل تلاقيها مستقبلا.

-الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائدا أكبر و بتكاليف أقل و بنوعية أفضل⁽³⁾

¹- نبيل بن علي وآخرون، دور جودة القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة شركة رواد الصناعة والخدمات -الوادي- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص محاسبة، جامعة الشهيد حمى لخضر الوادي 2016/2017، ص:18.

²- نبيل بن علي وآخرون، المرجع نفسه، ص:18.

³- نبيل بن علي وآخرون، جودة القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، ص:74.

-تسهيل تحقيق تقييم شامل للأداء على مستوى الاقتصاد الوطني و ذلك بالاعتماد على نتائج تقييم الأداء لكل مشروع وصولاً للتقييم الشامل

-تصحيح الموازنات التخطيطية ووضع مؤشراتنا في المسار الصحيح بما يوازن بين الطموح و الامكانيات المتاحة بعيداً عن المزاجية و التقديرات غير الواقعية⁽¹⁾

المطلب الثالث: مراحل تقييم الأداء المالي

و تتمثل مراحل تقييم الأداء المالي في:

-الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية، حيث أن خطوات الأداء المالي، إعداد الموازنات، و القوائم المالية، و التقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات، خلال فترة زمنية معينة

-وضع التوصيات الملائمة، معتمدين على عملية تقييم الأداء المالي، من خلال النسب، بعد معرفة أسباب هذه الفروق، و أثرها على شركات، للتعامل معها ومعالجتها

-دراسة و تقييم النسب و بعد استخراج النتائج، يتم معرفة الانحرافات، و الفروقات، و مواطن الضعف، و القوة بالأداء المالي فعلي⁽²⁾

المطلب الرابع: مقومات تقييم الأداء المالي

-أولاً: الإدارة الاستراتيجية

هي إطار عام مرشد للتفكير و التصرف تتخذها الإدارة العليا يكون مستمداً من الأهداف العليا للشركة ليصبح وسيلة تلك الأهداف وموجهاً للقرارات المصيرية المستقبلية التي تتخذها تلك الإدارة في تعبئة مواردها و حول التطور المستمر لموقفها التنافسي⁽¹⁾

¹- المرجع نفسه:ص:74.

²- محمد محمود الخطيب، المرجع السابق،ص:48.

ثانياً: الشفافية

و هي البيئة التي تكون فيها المعلومات المتعلقة بالظروف و القرارات و الأعمال الحالية متاحة ومنظورة و مفهومة و بشكل أكثر تحديدا و جعل القرارات المتصلة بالسياسة المتعلقة بالمجتمع معلومة و ذلك من خلال النشر في وقت مناسب و الانفتاح لكل الأطراف ذوي العلاقة (2)

ثالثاً: إقرار مبدأ المساءلة الفعالة

و تعني إمكانية تقييم و تقدير أعمال الإدارة التنفيذية و التأكد من قيامها بتنفيذ المهام التي من شأنها ضمان القيام بالأعمال بدقة من قبل بقية الموظفين بالمؤسسة و ذلك بتقديم تقارير دورية عن نتائج الأعمال و مدى نجاحهم في تنفيذها (3)

المبحث الرابع: دور النسب المالية في تحسين الأداء المالي

المطلب الأول: قياس الأداء المالي عن طريق النسب المالية

يعتبر التحليل المالي باستخدام النسب المالية من أكثر الأدوات المستعملة في تحليل القوائم المالية حيث يسمح استعمال النسب المالية في دراسة الوضعية المالية للمؤسسة و دراسة بعض العناصر المتعلقة بالمركز المالي و المركز النقدي و الأداء و تقييم قرارات الاستثمار و قرارات التمويل

إن أهمية الاعتماد على النسب في عملية التحليل المالي تسمح للمسؤول المالي بمتابعة تطور المؤسسة المصرفية، الزبائن، الموردون... إلخ. (1)

¹- نبيل قبلي، دور مبادئ الحوكمة في تفعيل الأداء المالي لشركات التأمين، أطروحة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بو علي، شلف، 2017، ص:74.

²- نبيل قبلي، المرجع السابق، ص:74.

³- المرجع نفسه: ص75.

المطلب الثاني: أهمية أسلوب النسب المالية في تقييم الأداء المالي

-عرف البعض تحليل النسب بأنه عملية استخدام المقاييس الكمية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة ، بينما عرفه آخرون بأنه أسلوب لتحليل العلاقات بين القوائم المالية و عليه يمكن القول بأن تحليل النسب يشير إلى عملية استخدام المقاييس الكمية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة و ذلك من خلال إيجاد العلاقات بين بنود قوائمها المالية

إن أسلوب النسب المالية مهم لعملية تقييم الأداء المالي كما تظهره النقاط التالية:

-يمنح أسلوب النسب مرونة كافية للمهتم بتقييم الأداء المالي للمؤسسة في أن يختار النسب التي تناسب وجهة نظره و يعتبرها كمعايير للقياس

-يفتح أسلوب النسب المجال للتوظيف خبرة وكفاءة المحلل المالي في تفسير المؤشرات التي يشكله ، كما أنه يسهل التعامل مع هذا الأسلوب رياضيا و إحصائيا إضافة إلى إمكانية التحليل بالنسب لأغراض قصيرة الأجل أو طويلة الأجل

-تعتبر النسب المالية مؤشرات مالية يمكن استخدامها بواسطة متخذي القرار و التي تعينهم في الحكم على أداء المؤسسات و توقع الأداء في المستقبل مع العلم بأن الأهم من حساب هذه النسب هو تفسير و تحليل هذه النسب إضافة إلى ذلك فإن تقييم النسب المالية إنما سمح للمحلل المالي بتحديد أي من أجزاء النشاط يحتاج إلى مزيد من التحليل

¹- نبيل بن علي، المرجع السابق، ص:75.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال دراستنا لهذا الفصل يمكننا القول بأن الأداء هو عبارة عن الإجراءات و الأنشطة و المهام التي تمارسها المؤسسة بغرض تحقيق أهداف محددة خلال فترة زمنية بحيث تلعب النسب المالية دورا هاما في تطوير وتحسين أداء المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة وأدائها المالي بصفة خاصة و ذلك من خلال تقييم الأداء المالي الذي يكشف نقاط القوة و الضعف و تعبيرها عن الواقع الفعلي للمؤسسة و هو ما يسمح باتخاذ القرارات المناسبة مما يسمح لها بتحسين أدائها المالي و الوصول إلى أهدافها المرجوة.

الفصل الثالث:
دراسة حالة
لشركة صناعة
الخيوط الملونة
.FILBA

تمهيد الفصل الثالث:

بعدها تطرقنا في الفصلين السابقين الى الاسس النظرية لنسب المالية والاداء المالي من خلال عرض انواع النسب المالية الاكثر استخداما وشيوعا في تقييم أداء المؤسسة .

سنحاول في هذا الفصل اسقاط الدراسة النظرية على ارض الواقع وقد وقع اختيارنا على مؤسسة صناعة الخيوط الملونة Filba والتطورات التي مرت بها محاولين التعرف على حقيقة الوضع المالي لها وذلك باستخدام مؤشرات النسب المالية المستنتجة من الميزانية وجدول حسابات النتائج لتقييم الاداء المالي للمؤسسة . ومن اجل الوصول الى هذا الهدف قمنا بتقسيم هذا الفصل الى مبحثين كالتالي:

المبحث الاول: الدراسة النظرية حول مؤسسة صناعة الخيوط الملونة Filba

المبحث الثاني : تحسين الاداء المالي لؤسسة صناعة الخيوط الملونة Filba

المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة

المطلب الأول: لمحة تاريخية على المؤسسة

— ظهرت المؤسسة الوطنية — SONITEX — في 1966/07/22 وهذا نظرا للنهضة الصناعية التي شهدتها البلاد في تلك الوقت وبإقرار الوزاري القاضي بتقسيم المؤسسات الوطنية إلى عدة وحدات عبر الوطن، و انقسمت هذه المؤسسة إلى عدة وحدات وفقا لمرسوم رقم 82/394 المؤرخ في 1982/02/04 ، لوزارة الصناعة الخفيفة وبعد إعادة الهيكلة للشركة الأم تم تقسيمها إلى عدة وحدات "مؤسسات" من بينها المؤسسة الوطنية للصناعات النسيجية القطنية التي تحتوي على إحدى عشرة مركب صناعي.

وفي تاريخ 1986/04/01. تم إعادة الهيكلة للمؤسسات الوطنية النسيجية القطنية بتقسيمها إلى وحدات "مؤسسات" من بينها مؤسسة الصناعات النسيجية القطنية "COTITEX" بباتنة والتي تضم ثلاثة مركبات: باتنة، قسنطينة، بربكة.

والمركب الصناعي بربكة يتخصص في إنتاج الخيوط القطنية الملونة وإنتاجها يعتبر نصف مصنع يساعد في صناعة الأقمشة .

إن مركب الفتائل الملونة التابع لمؤسسة الصناعات النسيجية القطنية بباتنة إنبثق في إطار المخطط الرباعي الثاني 1977/1974، حيث تم لإبرام عقد تأسيسي مع الشركة الفرنسية السويسرية والمسماة "آقاش ويلوا" وقد تم تشييده حسب مخطط الإنجاز التالي:

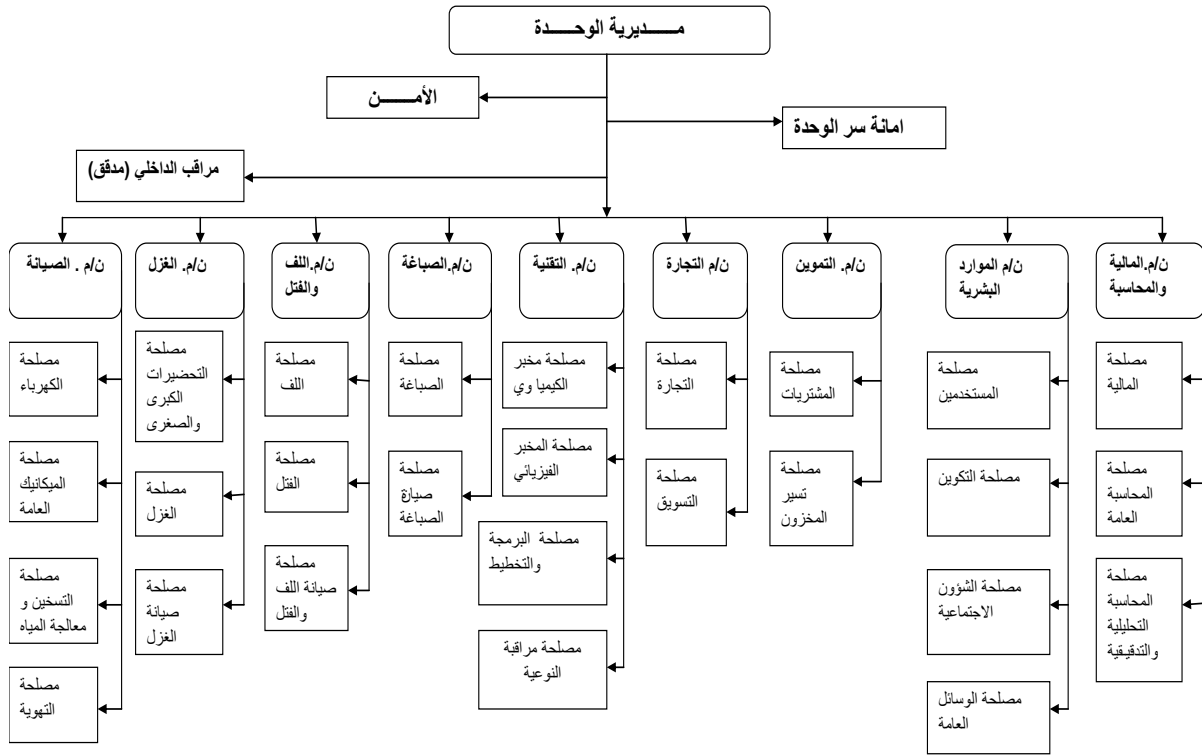
- تم إبرام العقد مع الشركة المكلفة في: 1977/09/28.
- بدأت أشغال الإنجاز في: 1978/11/06.
- بدأت الأشغال الحقيقية للورشة في: 1979/12/01
- تم استلام الهندسة المدنية في شهر مارس: 1982.
- بدأت التجارب في إنتاج الخيوط الملونة في: 1982/11/02.
- تم الاستلام المؤقت في : 1983/06
- تم الاستلام النهائي في: 1984/06

وللعلم فإن تكلفة إنجاز المؤسسة قدرت بـ : 893 مليون دج ، وتجدر الإشارة بأن المركب يتربع على مساحة تقدر بـ : 130320 متر مربع ونظرا للظروف الاقتصادية التي شهدتها البلاد في الفترة السابقة والتي أنجز عنها تغيرات قد تحول هذا المركب الضخم إلى مؤسسة اقتصادية تحت تسمية المؤسسة العمومية الاقتصادية للخيوط الملونة "بريكة فيلبا" FILBA " وذلك بتاريخ 1998/03/24 باسم رأس مالها 1668270.000 دج والعنوان:

المنطقة الصناعية ص ب رقم 270 بريكة.

المطلب الثاني : دراسة لهيكل التنظيمي للمؤسسة

الهيكل التنظيمي لوحدة فيلبا بركة



المبحث الثاني: تحسين الأداء المالي باستخدام النسب المالية.

— تعتبر النسب المالية من أهم الأدوات المستعملة في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية و المساعدة على اتخاذ القرارات و خاصة التمويلية منها، وعليه سنقوم نحن من خلال هذا المبحث بتحليل مختلف النسب المالية لشركة التي توفرت حولها المعلومات لتحليلها وتقييمها(الميزانية لسنتي 2016/2017 وكذا جدول حسابات النتائج).

المطلب الأول تحسين الأداء المالي باستخدام نسب السيولة .

تسمح نسب السيولة لقياس قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الجارية وباستخدام مجموع

الأصول المتداولة في تغطيتها ويقوم الباحثون بحساب ابرز هذه النسب المالية كالتالي :

الجدول رقم (1) حساب نسب السيولة لسنة 2016 / 2017

نسب السيولة		
النسبة	السنة	
نسبة السيولة العامة	2016	2017
	1,30	1,59
نسبة السيولة السريعة	0,72	1,26
نسبة النقدية	0,01	0,02

• المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق الشركة.

• التعليق على نسبة السيول العامة:

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة السيول العامة أكبر من الواحد، حيث تتراوح خلال سنتي 2017/2016 بـ: 1,30 و 1,59 على التوالي وهذا يعني أن المؤسسة لها القدرة في السداد على المدى القصير، مما يعني أن المؤسسة تستطيع أن تغطي ديون قصيرة الأجل باستعمال أصولها المتداولة.

• التعليق على نسبة السيول السريعة:

نلاحظ أن النسبة أقل من الواحد في سنة 2016 و أكبر من الواحد سنة 2017، حيث قدرت بـ 0,72 و 1,26 على التوالي وهذا يعني أن المؤسسة تستطيع الوفاء بالتزاماتها الجارية في سنة 2017.

• التعليق على نسبة النقدية:

نسب النقدية تتراوح خلال سنتي 2017 /2016 بـ 0,01 و 0,02 على التوالي، هذا يعني أن المؤسسة ليس لها القدرة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل من خلال السيول النقدية المتوفرة.

المطلب الثاني: تحسين الأداء المالي باستخدام نسب التمويل:

تقيس نسب التمويل درجة اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أنشطتها و تكتسب نسب التمويل أهمية لكل الأطراف المعنية بالمؤسسة، ويتم حساب أبرز هذه النسب كالتالي:

الجدول رقم(2) حساب نسب التمويل سنة 2017/2016

نسب التمويل		النسبة / السنة
2017	2016	
1,12	0,93	نسبة التمويل الدائم
1,12	0,93	نسبة التمويل الخاص
0,27	0,28	نسبة التمويل الخارجي

• المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق الشركة.

• التعليق على نسبة التمويل الدائم:

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة التمويل الدائم أصغر من الواحد في سنة 2016 و أكبر من الواحد في سنة 2017، وقدرت بـ 0,93 و 1,12 على التوالي، مما يعني أن المؤسسة لم تستطع تمويل أصولها الثابتة بأموالها الدائمة في سنة 2016، وقد لجأت إلى تمويل جزء من أصولها الثابتة من خلال اللجوء إلى الخصوم الجارية، ولكن في سنة 2017، استطاعت تحويل أصولها الثابتة بأموالها الدائمة فقط.

• التعليق على نسبة التمويل الخاص:

نسبة التمويل الخاص أصغر من الواحد في سنة 2016 و أكبر من الواحد في سنة 2017 وقدرت بـ 0,93 و 1,12 على التوالي، ما يدل أن المؤسسة في سنة 2016 لا تستطيع تمويل أصولها الثابتة بأموالها الخاصة ما يجعلها تلجأ إلى الفروض طويلة الأجل، و في سنة 2017 استطاعت تمويل أصولها الثابتة بأموالها الخاصة فقط.

• التعليق على نسبة التمويل الخارجي:

تبين نسبة الاقتراض مدى اعتماد المؤسسة على أموال الغير لتمويل أصولها وقدرت هذه النسبة بـ 0,28 و 0,27 على التوالي وهذا يعني انخفاض المخاطر التي

تتعرض لها المؤسسة إذ من المتوقع أن تستطيع المؤسسة تسديد قيمة الديون حيث يصل موعد استحقاقها.

المطلب الثالث: تحسين الأداء المالي باستخدام نسب المردودية:

— من بين العوامل المحددة لمستوى الأداء المالي للمؤسسة هو تحليل المردوديات فهي من أهم الموضوعات التي تهتم الإدارة لأن تحقيقها يعني التحسن في الأداء المالي ويعكس كفاءة السياسات و الإجراءات و القرارات التي اتخذتها الإدارة المالية، وتحسب أهم هذه النسب كالتالي:

الجدول رقم (3) حساب نسب المردودية لسنة 2017/2016

نسب المردودية		
2917	2016	النسبة / السنة
0,13	0,42	المردودية المالية
0,13	0,2	المردودية الإقتصادية
0,55	0,76	المردودية التجارية
0,37	0,48	مردودية التكامل العمودي
0,47	0,22	نسبة ربحية الاستغلال

• المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق الشركة.

• التعليق على نسبة المردودية المالية:

— من خلال الجدول أعلاه نلاحظ الزيادة في نسبة المردودية المالية لشركة FILBA من سنة 2016 إلى سنة 2017 حيث بلغت قيمتها في سنة 2016، 0,42، و سنة 2017، 0,13 — وهذا راجع إلى مساهمة الأموال الخاصة في تكوين الربح الصافي للشركة أي قدرة المؤسسة على تمويل احتياجاتها، و ذلك بالاعتماد على أموالها الخاصة فقط.

• التعليق على نسبة المردودية الإقتصادية:

من خلال الجدول نلاحظ الزيادة في نسبة المردودية الإقتصادية من سنة 2016 إلى 2017، حيث بلغت النسبة 0,42 — و 0,13 — على التوالي، وهذا يعني أن رؤوس الأموال المستثمرة أعطت مردوداً سلبياً فكل دينار مستثمر سيحقق خسارة بـ 0,13 —

• التعليق على نسبة المردودية التجارية:

— من خلال الجدول أعلاه قدرت المردودية التجارية خلال سنتي 2016/ 2017 بـ 0,76 — و 0,55 — على التوالي ونلاحظ أن ارتفاع رقم الأعمال من سنة 2016 إلى سنة 2017 فإن المردودية التجارية ارتفعت هي الأخرى، و هذا ما يدل أن الارتفاع السابق في كل من المردودية المالية و الإقتصادية يرجع شكل أساسي إلى ارتفاع نسبة الهامش الصافي متأثراً بالانخفاض النسبي في التكاليف و الأعباء التي تحملتها الشركة.

• التعليق على نسبة التكامل العمودي: (القيمة المضافة)

— نلاحظ من خلال الجدول القيمة المضافة لشركة FILBA انخفضت من سنة 2016 إلى سنة 2017 حيث بلغت قيمتها في سنة 2016، 0,48 مقارنة بسنة 2017 بلغت 0,37 مما يعني أن المؤسسة لم تتمكن من تحسين القيمة المضافة مقارنة ب 2016.

— كما لم تتمكن من مؤشرات إيجابية على مساهمة الإنتاج في الرفع من القيمة المضافة و في التخفيض من التكاليف.

• التعليق على نسبة ربحية الاستغلال:

نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة لم تتمكن من رفع ربحية الاستغلال بين سنتي 2016 و 2017 حيث قدرت بـ 0,22 — و 0,47 — على التوالي وهذا من المؤشرات السلبية على أداء المؤسسة.

المطلب الرابع: تحسين الأداء المالي باستخدام نسب المديونية:

— تكمن أهمية حساب هذه النسبة في كونها أداة تقيس مدى مساهمة المقترضين في تمويل استثمارات الشركة و قدرتها على تحقيق أرباح لتغطية الفائدة على القروض.

جدول رقم (4) حساب نسب المديونية لسنة 2017/2016

نسب المديونية		
2017	2016	النسبة / السنة
0,27	0,28	نسبة قابلية السداد
2,35	2,01	نسبة الاستقلالية المالية

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق الشركة.

• تحليل نسبة قابلية السداد:

— تقدر نسبة قابلية السداد في سنة 2016، 0,28، و في سنة 2017 قدرت بـ 0,24 وهذا يعني أن المؤسسة يمكنها الحصول على ديون أخرى في حالة طلبها لأنها كلما انخفضت نسبة قابلية السداد كلما كان الضمان أكثر.

• تحليل نسبة الاستقلالية المالية:

— قدرت نسبة الاستقلالية المالية في سنة 2016 و 2017 بـ 2,01 و 2,35 على التوالي وهذا يدل على أن المؤسسة غطت جميع ديونها و أصبح لديها استقلالية مالية جيدة .

المطلب الخامس: تحليل الأداء المالي باستخدام نسبة النشاط.

— تكمن أهمية حساب هذه النسب في كونها أداة لقياس فاعلية إدارة المؤسسة في استغلال مواردها و إدارة موجوداتها حيث تحدد مقدار مساهمة كل عنصر مستثمر ضمن أصول المؤسسة في تحقيق رقم الأعمال ويتم تحديد مختلف هذه النسب كالتالي:

جدول رقم (5) حساب نسب النشاط لسنة 2017/2016

نسب النشاط		
2017	2016	النسبة / السنة
0,15	0,32	معدل دوران إجمالي الأصول
0,26	0,51	معدل دوران الأصول الثابتة
0,34	0,86	معدل دوران الأصول المتداولة
0,83	1,93	معدل دوران الزبائن
1,86	5,22	معدل دوران المستوردين

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق الشركة.

• تحليل معدل دوران إجمالي الأصول:

— توضح هذه النسبة مدى نشاط الأصول و قدرتها على توليد المبيعات من خلال استخدام إجمالي أصول المؤسسة و نلاحظ من خلال الجدول أن كل دج من الأصول في سنة 2016 يحقق مبيعات قدرها 0,32 أما سنة 2017 فإن 1 دج يحقق مبيعات قدرها 0,15 أي سنة 2016 أفضل من سنة 2017 فإن 1 دج يحقق مبيعات المعدل يدل على وجود أصول غير مستعملة.

• تحليل معدل دوران الأصول الثابتة:

— بالنسبة لهذا المعدل يقيس قدرة الأصول الرأسمالية على خلق المبيعات فبالنسبة لسنة 2016 يقدر هذا المعدل بـ 0,51 وهذا يعني أن كل دينار مستثمر من الأصول الثابتة 0,51 دينار من المبيعات وهذا يدل على كفاءة الإدارة في استغلال أصولها الثابتة بنسبة منخفضة بينما انخفضت هذه الكفاءة أكثر خلال سنة 2017 حيث قدرت بـ 0,26 وهذا يعني أن الأداء التشغيلي للمؤسسة منخفض أكثر.

• تحليل معدل دوران الأصول المتداولة :

— يعتبر معدل دوران الأصول المتداولة على عدد الدورات التي دارها دينار واحد مستثمر في الأصول المتداولة للشركة خلال سنة واحدة، نلاحظ أن على واحد مستثمر مقدار 0.86 دورة خلال سنة 2016 و 0,34 دورة خلال سنة 2017 أي بمتوسط 0.59 دورة بعبارة أخرى كل واحد مستثمر في أصول شركة FILBA قد حقق مبيعات قدرها 0,59 .

• تحليل معدل دوران الزبائن:

— من خلال الجدول نلاحظ انخفاض في نسبة دوران الزبائن لشركة FILBA من سنة 2016 إلى سنة 2017 حيث بلغت قيمتها في سنة 2016 بـ 1,93 مقارنة بنسبة سنة 2017 و التي قدرت بـ 0,83 مما يعني أن المؤسسة لم تتمكن من تحسين قدرتها في تحصيل ديونها أي من الممكن ليس لديها القدرة على التفاوض مع زبائنها.

• تحليل معدل دوران الموردين :

— بالرجوع إلى الجدول أعلاه نلاحظ انخفاض في نسبة دوران الموردين إذ قدرت سنة 2016 ، 5,22 مهتما به 1,86 سنة 2017 من خلال ذلك السياسة التي تتبعها المؤسسة في التسديد وهي انخفاض التحصيل قبل التسديد في ظل تماطل الزبائن في التسديد علاوة على عدم وجود تسهيلات ممنوحة للمؤسسة من طرف الموردين فيما يتعلق بالتسديد

خلاصة الفصل الثالث:

– من خلال دراستنا لمؤسسة FILBA استخلصنا أنه أصبح التسيير في المؤسسة بشكل عام و التسيير المالي بشكل خاص من أهم الوظائف الرئيسية للمؤسسة، إذ بواسطته تستطيع المؤسسة أن تحقق أهدافها المسطرة و استقرارها بأكثر فعالية ومن أهداف هذا التسيير تحسين الأداء المالي حيث تلجأ المؤسسة إلى معرفة مركزها المالي لتحسين أداءها المالي و من أجل تحقيق هذه الأهداف يجب على المؤسسة أن تستخدم النسب المالية التي تلعب دوراً كبيراً في تحسين الأداء المالي و هذا ما درسناه في حالة شركة FILBA .

تجارت
عالمی

خاتمة عامة :

– فمن خلال هذا البحث بدراسة موضوع تقييم الأداء المالي للمؤسسة باستخدام أهم النسب المالية إذ يعتبر تقييم الأداء المالي أمر ضروري بالنسبة لأي مؤسسة والذي يمكن من خلالها مراقبة حركة المؤسسة و اتخاذ القرارات الصحيحة اللازمة الأهداف المراد تحقيقها، و تعتبر النسب المالية من بين أهم أدوات التحليل المالي و أكثرها استخداما ، لما توفره من مؤشرات تفيد في الحكم على مدى سلامة الوضعية المالية للمنشآت بصفة عامة، ويسعى المحلل المالي من خلال تقييم الأداء المالي إلى الكشف عن أسباب الضعف في المؤسسة و محاولة مساعدتها للخروج منها و تفاديها في المستقبل.

ولقد تناولنا في بحثنا هذا أحد أهم الأدوات المستخدمة في تقييم الأداء المالي داخل المؤسسة، والتي تخص الجانب المالي ألا وهي النسب المالية، والتي تعتبر الأداة التي يستطيع من خلالها المقيم تشخيص السياسة المالية المتبعة و اتخاذ القرارات اللازمة لتحسين الوضع المالي للمؤسسة و بالتالي الأداء الكلي لها ، والذي يفترض أن يتسم بالكفاءة والفعالية حتى تتمكن من البقاء و الاستمرار.

و للإجابة عن الفرضيات:

الفرضية الأولى: النسب المالية هي علاقة بين متغيرين اثنين موجودين في القوائم المالية فهي مقارنات حسابية لحسابات القوائم المالية للمؤسسة، و طريقة قياس لأخذ نظرة واسعة عن سيولة المؤسسة، و تقييم العمل و معرفة الأرباح و تطور المؤسسة مع مدى السنوات، و هذا ما يبين أن الفرضية مقبولة.

الفرضية الثانية: إن عملية التقييم الأداء المالي تتطلب توفير البيانات و التقارير المالية المستخدمة في حساب أدوات التحليل المالي للنسب المالية لتقييم نشاطات المؤسسة وتحديد نقاط القوة والضعف هذا وما يبين أن الفرضية مقبولة.

الفرضية الثالثة: الفرضية صحيحة بأن النسب المالية تأثير محتمل على الوضعية المالية لمؤسسة FILBA وذلك بكشفها عن نقاط القوة و الضعف لتحسين أداءها المالي و المساعدة على اتخاذ القرارات.

نتائج الدراسة:

— يعتبر تقييم الأداء المالي عن الاتجاه الذي تسلكه المؤسسة في استغلال مواردها المتاحة وفقا لمعايير و اعتبارات متعلقة بأهدافها في ظل مجموعة من متغيرات الداخلية والخارجية.

— يعد تقييم الأداء المالي أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في المؤسسة في أي لحظة.

— إن النسب المالية تمكن من تقييم الوضعية المالية للمؤسسة و تظهر قدرة المؤسسة على الوفاء بالالتزامات الخاصة بها.

— إلزامية التعامل بنسب الخاصة بتقييم الأداء المالي و التصريح بها ضمن الكشوف المالية.

— تمكن النسب المالية من تقييم الوضعية المالية و التي تظهر من خلال الأنشطة.

— تتمتع المؤسسة بقدر كافي من السيولة قد يمكنها من تغطية احتياجاتها النقدية.

— توصيات الدراسة:

— من خلال المعلومات التي تحصلنا عليها من خلال الدراسة و المتعلقة بأهمية تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وضعنا مجموعة من التوصيات التالية:

— نظراً لأهمية تقييم الأداء المالي فعلى المؤسسة الاهتمام و التركيز على المعلومات التي يقدمها لها من أهمية بالغة.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ
وَالَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ
وَيُنزِلُ مِنَ السَّمَاءِ
مَاءً غَدِيرًا مِثْقَالَ
ذَرَّةٍ لِيُحْيِيَ بِهِ
الْبَشَرِ الْمَيِّتَ
وَمَا نُحْيِيهِ إِلَّا
بِقُدْرَتِهِ عَسَى
أَنْ يَكُونَ
أَعْيُنُنَا
وَمَا نَرَى إِلَّا
بِقُدْرَتِهِ
عَسَى أَنْ يَكُونَ
أَعْيُنُنَا
وَمَا نَرَى إِلَّا
بِقُدْرَتِهِ
عَسَى أَنْ يَكُونَ
أَعْيُنُنَا
وَمَا نَرَى إِلَّا
بِقُدْرَتِهِ

المراجع باللغة العربية :

- محمد علي العامري، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، 2007.
- شوام بوشامة تقييم و اختبار الاستثمارات، دار العرب للنشر، 2003.
- عاطف وليم أندرواس، التمويل و الادارة المالية للمؤسسات دار الفلك الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2008.
- مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، دار أجنادين، للنشر و التوزيع، الأردن الطبعة الأولى، 2006.
- يوسف حسن يوسف، التمويل في المؤسسات الاقتصادية، دار التعليم الجامعي للطباعة و النشر، الاسكندرية، 2012، ص: 93
- خالد وهيب الراوي، يوسف سعادة، التحليل المالي للقوائم المالية و الإفصاح المحاسبي، عمان دار المسيرة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2000.
- فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، رام الله فلسطين.
- زينب دراجي، تقييم الأداء المالي للمؤسسة، حالة كوماكو، جامعة قسنطينة، 1997.
- خالد وهيب الراوي، يوسف سعادة، التحليل المالي للقوائم المالية و الإفصاح المحاسبي، عمان، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2000.
- مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة و التحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2006.

- صادق الحسني، التحليل المالي و المحاسبي، دراسة معاصرة في الأصول العلمية و تطبيقاتها، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1998..
- محمد مطر، التحليل المالي و الائتماني، الأساليب و الأدوات و الاستخدامات العملية، دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الاولى، 2006..
- نفيسة حجاج، أثر الخصوصية على الوضعية المالية للمؤسسة دراسة حالة مؤسسة التوزيع و صيانة العتاد الفلاحي بورقلة (1995-2002)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، تخصص: مالية المؤسسة جامعة قاصدي مرباح، ورقلة-الجزائر، 2012،
- محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى ، الادارة المالية: التحليل المالي لمشروعات الأعمال الطبعة الثانية، المكتب الجامعي الحديث للنشر و التوزيع، الاسكندرية-القاهرة، 2008..
- عدنان التايه النعمي و آخرون، الادارة المالية: النظري و والتطبيق، الطبعة الرابعة، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، 2011..
- فايز سليم حداد، الادارة المالية، الطبعة الثانية دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2009..
- د.نمري نصر الدين، تحليل النمو وخلق القيمة في المؤسسة الاقتصادية و دوره في تقييم و قيادة الأداء المالي، أطروحة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، تخصص: مالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير قسم علوم التسيير جامعة امحمد بوقرة، بومرداس الجزائر السنة الجامعية 2014/2015..
- بنية حيزية، أهمية التخطيط المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم التسيير

- ،تخصص: الاقتصاد التطبيقي في إدارة الأعمال والمالية كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة المدية 2010/2011،ص:63.يد كمال آل شبيب ، الأسواق المالية و النقدية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع،عمان،2012.
- فلاح الحسني ،مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك كمدخل كمي و استراتيجي ،مصر، دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية،2003.
- علاء فرحان طالب، إيمان المشهداني، الحوكمة المؤسسية و الأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر و التوزيع،عمان،2011.
- براهيم الحلوف الملكاوي، إدارة الأداء باستخدام بطاقة الأداء المتوازن، دار الوراق للنشر و التوزيع ،عمان الأردن،2008.
- محمد زرقون ، الحاج عرابة، أثر إدارة المعرفة على الأداء في المؤسسة الاقتصادية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد الأول، كلية العلوم الاقتصادية، و التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر،2014.
- مريخي عبد الرزاق، التحليل المالي ودوره في تحليل الأداء و التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص: محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم: العلوم التجارية، جامعة الجزائر 03،2010/2011.
- محمد بوهالي، أثر القرارات المالية على الأداء المالي للمؤسسة، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، تخصص: مالية المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 03 ، 2017/2018.

— محمد زرقون ، الحاج عرابة، أثر إدارة المعرفة على الأداء في المؤسسة الاقتصادية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة ورقلة الجزائر، 2014،

— نوبلي نجلاء، استخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص، محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير قسم: علوم التجارية جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر 2015/2014، ص:74.

— حنان صالح، مساهمة محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، تخصص: محاسبة و مالية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير قسم: علوم تجارية جامعة أم البواقي، الجزائر، 2015/2016.

— الداوي الشيخ، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، دورية المحكمة نصف سنوية صادرة عن كلية العلوم الاقتصادية و علوم التجارية و علوم التسيير جامعة الجزائر، العدد السابع، 2010/2009.

— مومن شرف الدين، دور الإدارة بالعمليات في تحسين الأداء للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص: الإدارة الاستراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، قسم: علوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف 2012/2011.

— محمد السعيد أنور سلطان، السلوك التنظيمي، الدار الجامعية الجديدة، مصر 2003.

— أسعد أحمد مجمد عكاشة أثر الثقافة التنظيمية على مستوى الأداء الوظيفي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص: إدارة أعمال كلية التجارة قسم: إدارة أعمال الجامعة الإسلامية بغزة.

— سليمة تي وآخرون، دور التكلفة المستهلكة في تقييم الأداء دراسة حالة مؤسسة الرواد للصناعة و الخدمات مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر تخصص: محاسبة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير قسم العلوم المالية و المحاسبية جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، 2018/2017

— محمد بوهالي، أثر القرارات المالية على الأداء المالي للمؤسسة، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه تخصص: مالية المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير قسم علوم التسيير جامعة الجزائر 03، 2018/2017.

— دادن عبد الغني، قراءة في الأداء المالي و القيمة في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة الجزائر العدد الرابع، 2006.

زبيدي البشير، فاعلية تطبيق الحوكمة في تحسين الأداء المالي، مداخلة ضمن فاعليات الملتقى الدولي الخامس حول: دور الحوكمة الأداء في تحسين الأداء المالي للمؤسسات بين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية و المعايير المحاسبية الإسلامية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي ،يومي 07-08، ديسمبر 2014.

- أبلال شيحي وآخرون، مراقبة الأداء المالي لشركات المساهمة من خلال تطبيق قواعد الحكومة على الأنظمة المالية و المحاسبية مداخلة مقدمة الملتقى الدولي الخامس حول دور الحكومة في تحسين الأداء المالي للمؤسسات بين تطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي يومي: 07-08، ديسمبر 2014.

عادل عشي، أداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: للقياس و تقييم، دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل بسكرة، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2000/2001.

— بشه عبد المجيد وآخرون، أثر جودة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي في مؤسسات صغيرة ومتوسطة دراسة ميدانية مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر تخصص محاسبة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة شهيد حمه لخضر الوادي سنة 2016/2017.

— محمد البشير بن عمر، دور حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي للمؤسسة دراسة حالة المجمع الصناعي صيدال، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2016/2017.

— شكري معمر سعاد، دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير في علوم التسيير فرع مالية مؤسسة جامعة بومرداس، 2008/2009.

— كمال ديدة، الهاشمي كمرشو، دور نظام المعلومات في تقييم الأداء للمؤسسات الاقتصادية مداخله مقدمة في ملتقى الدولي الخامس حول دور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للمؤسسات بين تطبيق المعايير الدولية و معايير المحاسبة الإسلامية جامعة الشهيد جمه لخضر الوادي يومي: 07/08، ديسمبر 2014.

— محمد محمود الخطيب، الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن، 2009.

– دادن عبد الغني، قراءة في الأداء المالي و القيمة في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الباحث، العدد :04،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية، جامعة ورقلة،2006،ص:41.

– نبيل بن علي وآخرون، دور جودة القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية،دراسة حالة شركة رواد الصناعة والخدمات –الوادي- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص محاسبة، جامعة الشهيد حمى لخضر الوادي 2017/2016.

– نبيل قبلي، دور مبادئ الحوكمة في تفعيل الأداء المالي لشركات التأمين، أطروحة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بو علي، شلف،2017

المراجع باللغة الاجنبية :

-hubert de brusleri.analysefinanciere.informationfinanciere.daignostic et evaluation.4eme edition.edition dunod.paris2010.

-pierre conso.faroukhemici.gestion financier de l entreprise.10 edition.pund.paris.2002.

-josett peyared.analys financier.8 edition.libirairievuibert. Paris.november.1999.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الملحق رقم 01: BILAN (ACTIF) AU 31/12

BILAN (ACTIF) AU 31/12/2016				
LIBELLE	NOTE	BRUT	AMO/PROV	NET
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou nul				
Immobilisations incorporelles		139 000,00	85 375,00	53 625,00
Immobilisations corporelles		1 051 355 243,07	498 441 118,21	552 914 124,86
Terrains		149 609 940,00		149 609 940,00
Bâtiments		558 948 357,88	332 956 303,84	225 992 054,04
Autres immobilisations corporelles		342 796 945,19	165 484 814,37	177 312 130,82
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours				
Immobilisations financières		1 812 706,34		1 812 706,34
Titres mis en équivalence-entreprise associée				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants				
Impôts différés actif		1 812 706,34		1 812 706,34
TOTAL ACTIF NON COURANT		1 053 306 949,41	498 526 493,21	554 780 456,20
ACTIF COURANT				
Stocks et encours		337 231 936,74	158 965 620,62	178 266 316,12
Créances et emplois assimilés		237 605 160,44	92 562 624,80	144 942 535,64
Clients		337 231 936,74	158 965 620,62	178 266 316,12
Autres débiteurs		305 124 836,44	158 965 620,62	146 159 215,82
Impôts et assimilés		30 015 776,72		30 015 776,72
Autres actifs courants		2 091 323,58		2 091 323,58
Disponibilités et assimilés		2 827 225,91		2 827 225,91
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie		2 827 225,91		2 827 225,91
TOTAL ACTIF COURANT		577 564 323,09	251 528 245,42	326 036 077,67
TOTAL GENERAL ACTIF		1 630 871 272,50	750 054 738,63	880 816 533,87

الملحق رقم 02:01/31/12/2016 (PASSIF) BILAN

BILAN (PASSIF) AU 31/12/2016		
LIBELLE	NOTE	2016
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis		
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		-212 950 121,48
Autres capitaux propres - Report à nouveau		
Comptes de liaison		
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		717 018 820,62
TOTAL I		504 068 699,14
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières		
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits comptabilisés d'avance		126 466 775,48
TOTAL II		126 466 775,48
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés		53 954 503,93
Impôts		23 149 567,13
Autres dettes		173 176 988,19
Trésorerie passif		
TOTAL III		250 281 059,25
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		880 816 533,87

الملحق رقم 03:31/12/2016/ RESULTAT/ NATURE DE COMPTE

COMPTE DE RESULTAT/NATURE 31/12/2016		
LIBELLE	NOTE	2016
Ventes et produits annexes		281 614 394,13
Variation stocks produits finis et en cours		-36 713 607,57
Chiffre d'affaires inter unités		124 945 578,73
Production immobilisée		
Subventions d'exploitation		
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		369 846 365,29
Achats consommés		-209 800 922,77
Services extérieurs et autres consommations		-15 674 389,62
Achats consommés inter unités		-8 964 710,21
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-234 440 022,60
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION		135 406 342,69
Charges de personnel		-189 348 043,43
Impôts, taxes et versements assimilés		-7 614 776,86
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		-61 556 477,60
Autres produits opérationnels		11 226 458,16
Autres charges opérationnelles		-9 536 734,18
Dotations aux amortissements, provisions et p		-162 048 512,70
Reprise sur pertes de valeur et provisions		8 094 902,81
V- RESULTAT OPERATIONNEL		-213 820 363,51
Produits financiers		71 069,40
Charges financières		
VI-RESULTAT FINANCIER		71 069,40
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPO		-213 749 294,11
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		
Impôts différés (Variations) sur résultats ordi		799 172,63
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES		389 238 795,66
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES		-602 188 917,14
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES OR		-212 950 121,48
Eléments extraordinaires (produits) (à précise		
Eléments extraordinaires (charges) (à précise		
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE		
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		-212 950 121,48

الملحق رقم 04: BILAN (ACTIF) AU 31/12/2017

TEXALG UNITE FILBA

BILAN (ACTIF) AU 31/12/2017				
LIBELLE	NOTE	BRUT	AMO/PROV	NET
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou nul				
Immobilisations incorporelles		139 000,00	96 750,00	42 250,00
Immobilisations corporelles		1 057 232 781,88	609 657 082,23	447 575 699,65
Terrains		149 809 940,00		149 809 940,00
Bâtiments		564 896 445,26	378 607 258,46	186 289 186,80
Autres immobilisations corporelles		342 726 396,62	231 049 823,77	111 676 572,85
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours		340 620 094,36		340 620 094,36
Immobilisations financières		774 520,48		774 520,48
Titres mis en équivalence-entreprise associées				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants				
Impôts différés actif		774 520,48		774 520,48
TOTAL ACTIF NON COURANT		1 398 766 396,72	609 753 832,23	789 012 564,49
ACTIF COURANT		628 667 596,73	159 103 840,19	469 563 756,54
Stocks et encours		152 741 913,54	28 781 465,95	123 960 447,59
Créances et emplois assimilés		628 667 596,73	159 103 840,19	469 563 756,54
Clients		407 549 203,97	159 103 840,19	248 445 363,78
Autres débiteurs		216 312 227,02		216 312 227,02
Impôts et assimilés		4 806 165,74		4 806 165,74
Autres actifs courants				
Disponibilités et assimilés		6 158 293,74		6 158 293,74
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie		6 158 293,74		6 158 293,74
TOTAL ACTIF COURANT		787 567 804,01	187 885 306,14	599 682 497,87
TOTAL GENERAL ACTIF		2 186 334 200,73	797 639 138,37	1 388 695 062,36

الملحق رقم 05 : BILAN (PASSIF) AU 31/12 /2017

BILAN (PASSIF) AU 31/12/2017		
LIBELLE	NOTE	2017
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis		
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		-113 384 653,68
Autres capitaux propres - Report à nouveau		
Comptes de liaison		999 846 182,54
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I		886 461 528,86
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières		
Impôts (différés et provisionnés)		4 915 833,15
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits comptabilisés d'avance		120 894 992,64
TOTAL II		125 810 825,79
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés		110 226 480,92
Impôts		38 722 406,38
Autres dettes		229 473 820,41
Trésorerie passif		
TOTAL III		376 422 707,71
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		1 388 695 062,36

الملاحق رقم 06 : COMPTE DE RESULTAT/ NATURE 31/12/2017

COMPTE DE RESULTAT/NATURE AU 31/12/2017		
LIBELLE	NOTE	2017
Ventes et produits annexes		205 036 563,98
Variation stocks produits finis et en cours		-23 309 259,58
Chiffre d'affaires inter unités		124 526 032,26
Production immobilisée		
Subventions d'exploitation		
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		306 253 336,66
Achats consommés		-207 101 117,86
Services extérieurs et autres consommations		-14 756 013,22
Achats consommés inter unités		-7 820 151,17
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-229 677 282,25
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION		76 576 054,41
Charges de personnel		-168 657 157,10
Impôts, taxes et versements assimilés		-3 986 945,70
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		-96 068 048,39
Autres produits opérationnels		26 536 118,19
Autres charges opérationnelles		-842 673,92
Dotations aux amortissements, provisions et p		-127 672 945,83
Reprise sur pertes de valeur et provisions		85 609 027,55
V- RESULTAT OPERATIONNEL		-112 438 522,40
Produits financiers		146 991,81
Charges financières		-54 937,23
VI-RESULTAT FINANCIER		92 054,58
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPO		-112 346 467,82
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		
Impôts différés (Variations) sur résultats ordi		-1 038 185,86
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES		418 545 474,21
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES		-531 930 127,89
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES OR		-113 384 653,68
Eléments extraordinaires (produits) (à précise		
Eléments extraordinaires (charges) (à précise		
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE		
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		-113 384 653,68

